الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير
رقم: .....

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم التسيير
تخصص: إدارة مالية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

إعداد الطلبة:
- الباي وئام مسعودة
- مقراني ثامر

تحت عنوان:

التدقيق المالي ودوره في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية

–دراسة حالة المركب الصناعي التجاري الحضنة–

لجنة المناقشة:

د.	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيســا
د. مهني بوريش	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
د.	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

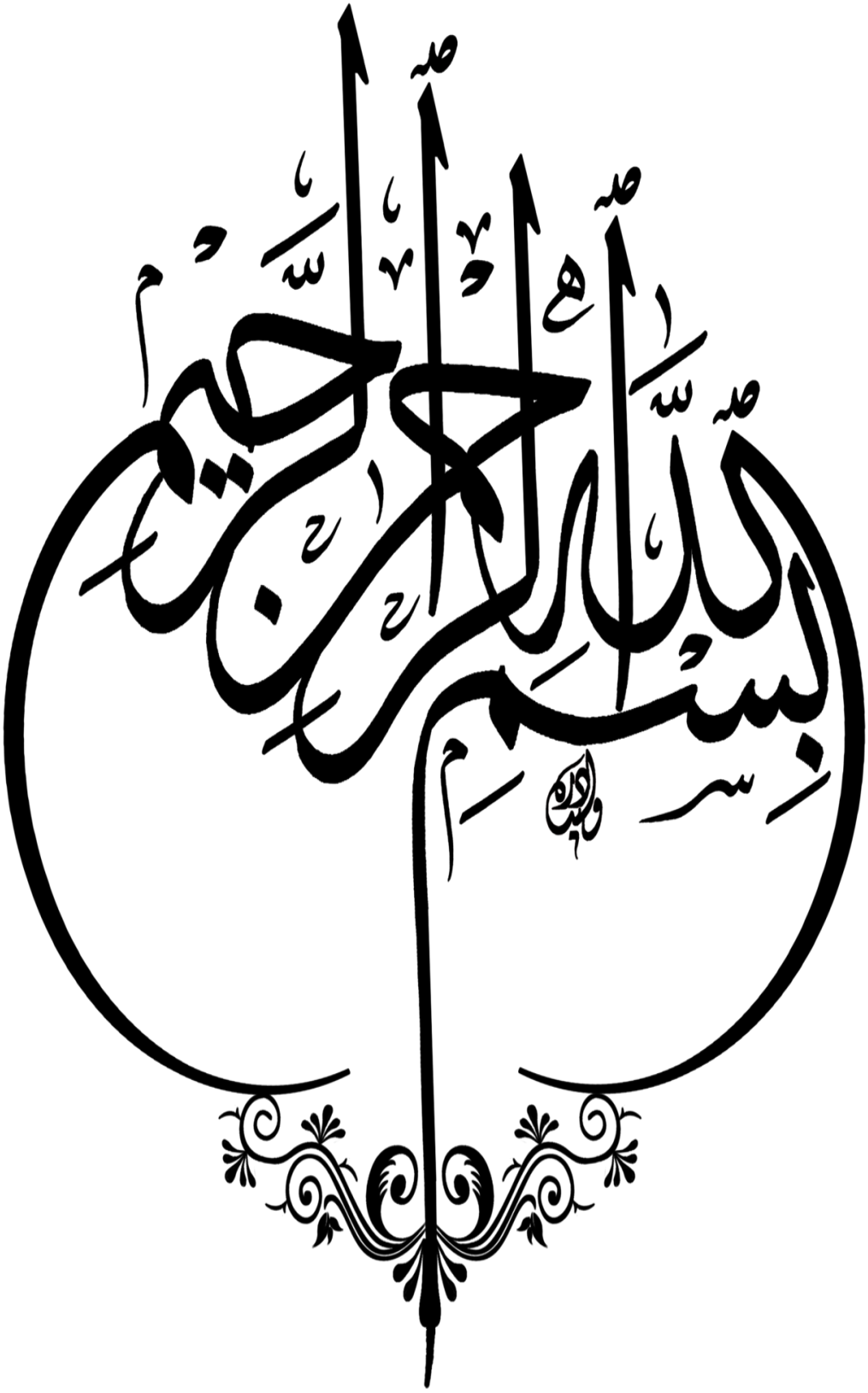
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

بسم الله الرحمانّ الرحيم

قال الله تعالى: ﴿يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات﴾

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد: أهدي ثمرة جهدي هذه الى:

الذي سعى الى تربيتي وتعليمي ودعمي ولم يبخل علي بشيء وكان مثلي الأعلى في الصبر وطاعة الله الى روح **أبي** الزكية الطاهرة رحمة الله عليه.

الى الشمعة التي أنارت دربي وفتحت لي أبواب العلم والمعرفة الى أعز الناس في الوجود الى من أسكنتني قلبها قبل بيتها **أمي** الغالية أطال الله في عمرها.

الى كل من أكن لهم الاحترام والتقدير والحب الكبير "**أخي** وجميع **أخواتي**، وزملائي في الدراسة".

الى كل من وسعهم قلبي وسهى عن ذكرهم قلمي.

الطالب: مقراني ثامر

إهداء

بسم الله الرحمانّ الرحيم

إلى من كرمهما الله في كتابه الحكيم بعد بسم الله الرحمان الرحيم

﴿ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما﴾

الحمد لله عظيم فضله وكثير عطائه، والصلاة والسلام على أشرف خلقه سيدنا محمد وعلى اصحابه اجمعين

اهدي عملي هذا المتواضع الى من علمني العطاء وإلى من سعى وشقي لأنعم بالراحة والهناء وشجعني ودفعني دائما نحو النجاح إليك أبي العزيز حفظك الله واطال في عمرك.

إلى بسمتي في الحياة وسر الوجود التي غمرتني بحنانها وكانت سندا لي في دربي امي الغالية جزاك الله خيرا وأمد في عمرك

إلى أغلي ما منحتني إياه الحياة اخوتي

إلى كل من جمعتني بهم مقاعد الدراسة ومجالس العلم.

إلى كل عائلتي من كبيرها الى صغيرها، اهدي لكم ثمرة جهدي.

الطالبة :الباي وئام مسعودة

كلمة شكر وعرفان

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه أن وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع...

وكما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:

﴿لا يشكر الله من لا يشكر الناس﴾

وعليه، وإتباعا لسنته صلى الله عليه وسلم، نتقدم بجزيل الشكر وعزيز الامتنان

إلى الأستاذ الفاضل **"الدكتور: مهني بوريش"** لتفضله بالإشراف على هذا العمل المتواضع، وعلى كل مجهوداته القيمة التي زادت في إثراء وجمالية هذا العمل، ولا يفوتنا أن نشكر من قدم لنا يد العون لإتمام هذا العمل سواء كان ذلك من قريب أو من بعيد، كما ندين بالشكر الى موظفي المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة.

وخالص شكرنا وتقديرنا إلى السادة **أعضاء لجنة المناقشة** على تفضلهم بالموافقة على مناقشة هذه المذكرة وعلى ما سيقدمونه من ملاحظات علمية قيمة تساهم في إثرائها.

كما لا يفوتنا تقديم كل الشكر والتقدير إلى أسرة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ونخص بالذكر **" قسم علوم التسيير "** في جامعة محمد بوضياف – المسيلة- عميداً وأساتذة وإداريين على جهودهم المبذولة للارتقاء بالبحث العلمي.

rawpixel

فهرس المحتويات

الفهرس	
المحتوى	**الصفحة**
إهداء	**II-I**
شكر وعرفان	**III**
الفهرس	**IV**
قائمة الجداول	**VI**
قائمة الأشكال	**VII**
الملخص	**VIII**
مقدمة	أ-ز
الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق المالي والأداء المالي	
تمهيد	
المبحث الأول: أساسيات حول التدقيق المالي	**16-08**
المطلب الأول: ماهية التدقيق المالي	**08**
المطلب الثاني: أهداف وأهمية التدقيق المالي	**13**
المطلب الثالث: معايير التدقيق المالي وطرقه	**16**
المبحث الثاني: عموميات حول الأداء المالي	**31-19**
المطلب الأول: ماهية الأداء المالي	**19**
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الأداء المالي ومؤشراته	**22**
المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي	**31**
المبحث الثالث: التدقيق المالي وعلاقته بتحسين الأداء المالي	**37-33**
المطلب الأول: التدقيق المالي ودوره في تحسين ادارة المخاطر	**33**
المطلب الثاني: التدقيق المالي ودوره في إتخاذ القرارات المالية	**34**
المطلب الثالث: تدقيق مالي ودوره في اكتشاف الفساد المالي والحد منه	**36**
خلاصة الفصل	**37**
الفصل الثاني: دراسة حالة المركب الصناعي التجاري الحضنة	
تمهيد	
المبحث الأول: لمحة عامة عن المركب الصناعي التجاري الحضنة	**46-40**

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المركب الصناعي التجاري الحضنة محل الدراسة	**40**
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لوحدة مطاحن الحضنة	**42**
المطلب الثالث: أهداف المؤسسة وآفاقها المستقبلية	**47**
المبحث الثاني: عرض القوائم المالية الخاصة بالمركب الصناعي التجاري الحضنة	**56-48**
المطلب الأول: عرض الميزانيات المالية وجدول حساب النتائج للمؤسسة محل الدراسة	**48**
المطلب الثاني: تحليل مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية المستخدمة المركب الصناعي	**56**
المبحث الثالث: دور التدقيق المالي في تحسين الأداء المالي للمركب الصناعي التجاري الحضنة	**68-64**
المطلب الأول: التدقيق المالي بالمركب الصناعي التجاري الحضنة	**64**
المطلب الثاني: المقارنة بين تقارير المدقق المالي لسنة 2020 و2021	**68**
خلاصة الفصل الثاني	**70**
الخاتمة	**73-72**
قائمة المراجع	**78-75**
الملاحق	

قائمة الجداول		
الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	التطور التاريخي للتدقيق المالي	13
2-1	التطور التاريخي لأهداف التدقيق المالي	14
3-1	حساب مختلف نسب النشاط	29
1-2	يوضح بطاقة فنية للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة	41
2-2	جانب الاصول من ميزانية المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة	48
3-2	جانب الخصوم من الميزانية	50
4-2	الميزانية المالية المختصرة للسنة 2020	52
5-2	الميزانية المالية المختصرة للسنة 2021	53
6-2	جدول حسابات النتائج للمركب الصناعي التجاري الحضنة	55
7-2	حساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية واسفها	57
8-2	حساب احتياجات رأس المال العامل	57
9-2	حساب رأس مال العامل الخاص	58
10-2	حساب رأس مال العامل الإجمالي	59
11-2	حساب رأس مال العامل الأجنبي (الخارجي)	59
12-2	حساب الخزينة	60
13-2	نسبة السيولة المتداولة (العامة)	61
14-2	نسب السيولة السريعة	61
15-2	نسبة السيولة النقدية (الجاهزة)	62
16-2	حساب نسبة التمويل الدائم	62
17-2	حساب نسب التمويل الذاتي	63
18-2	حساب نسب الاستقلالية المالية	63
19-2	حساب نسب التمويل الخارجي	64
20-2	يوضح الإجراءات التمهيدية لعملية التدقيق	64
21-2	يوضح الإجراءات التمهيدية لعملية التدقيق	66
22-2	يوضح نشاط المدقق المالي لسنة 2020	67

2-23	يوضح نشاط المدقق المالي لسنة 2021	**68**
2-24	يوضح المقارنة بين تقارير المدقق المالي لسنة 2020 و2021	**68**

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	علاقة التدقيق المالي بالأداء المالي للمؤسسة	**35**
1-2	الهيكل التنظيمي للمركب الصناعي التجاري الحضنة	**45**
2-2	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لسنة 2020	**52**
3-2	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لسنة 2021	**54**

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور التدقيق المالي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية، من خلال تسليط الضوء على مختلف المفاهيم الخاصة بالتدقيق المالي والأداء المالي والعلاقة التي تربط بينهما، ومحاولة إسقاطها على "المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة" خلال الفترة (2020 و2021)، وذالك بالإعتماد على الكشوفات المالية المختلفة والمقدمة من طرف مصلحة المحاسبة المالية.

توصلت الدراسة إلى ان التدقيق المالي يساهم في كشف نقاط الضعف والقوة داخل المؤسسة والعمل على اتخاذ القرارات الصحيحة ويساعد على التوصل إلى النتائج جد مهمة والمتعلقة بالأعمال المنجزة من طرف المركب الصناعي التجاري الحضنة، كما يوجد غياب تام للتقارير الخارجية والخاصة بالمدقق الخارجي ومحافظو الحسابات والخبراء في مطاحن الحضنة والذي من شأنه ان يؤدي إلى ضعف التدقيق وعدم تحسين الأداء المالي بشكل جيد، فيجب على المركب ان يقوم بالاستعانة بكل الظروف الخارجية من اجل تحسين ادائه المالي وعدم الإعتماد على الظروف الداخلية فقط.

الكلمات المفتاحية: التدقيق المالي، الأداء المالي، تقييم الاداء، المؤشرات المالية.

Abstract:

This study aimed to highlight the role of financial auditing in improving the financial performance of an economic institution by focusing on various concepts related to financial auditing, financial performance, and the relationship between them. The study attempted to apply these concepts to the commercial industrial complex "Hedna" in M'sila during the period 2020 and 2021, relying on various financial statements provided by the institution.

The study found that financial auditing contributes to identifying the strengths and weaknesses within the institution and helps make informed decisions. It also assists in obtaining important results related to the activities carried out by the commercial industrial complex "Hedna." However, there is a complete absence of external reports from external auditors, accountants, and experts in Hedna mills. This absence can lead to weak auditing and a lack of significant improvement in financial performance. Therefore, the complex should rely on external factors to enhance its financial performance and not solely depend on internal conditions.

Keywords: financial audit, financial performance, performance evaluation, financial indicators.

مقدمة عامة

مقدمة:

تعد المؤسسة الوحدة الاقتصادية تجمع بين الموارد البشرية والطبيعية و العناصر المالية والفنية تحت مجموعة من الظروف، وهذا لتحقيق أهداف تضمن بقائها واستمرارها في وسط يمتز بالمرونة والتغيرات اليومية، واستمرارها لا يعني أبدا فكرة البقاء فقط بل البقاء مع الزيادة والتطور، وذلك عن طريق انتاج التقنيات وأساليب تسيير فعالة ترفع من مستوى أدائها وتؤهلها للمنافسة الداخلية والخارجية كما ان اهتمام ادارة المؤسسة بضرورة التعرف على مدى كفاءة النظام المعمول به، ومدى تنفيذ الخطط و السياسات المنتهجة أدى إلى ضرورة تواجد خلية تقوم بالتدقيق، والذي اصبح ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها باعتباره وظيفة ادارية يتم الاعتماد عليها في القيام بعملية الرقابة في المؤسسة، من اجل ضمان السير الحسن والمحافظة على الموارد المتاحة، حيث ظهر التدقيق المالي نتيجة الحاجة الى حماية الممتلكات وضمان صحة البيانات الموجودة والعمل على اكتشاف الاخطاء، خاصة بعد الانهيارات الاقتصادية والازمات المالية التي شهدها العالم، والتي هزت المؤسسات الاقتصادية، هذا ما ادى إلى البحث عن سبل ووسائل لتحقيق رقابة فعالة على اعمال تلك المؤسسات، وبالتالي زيادة اللجوء والاهتمام أكثر بعملية التدقيق المالي، حيث كان يتسم بنطاق ضيق يقتصر على التدقيق، القيود المحاسبية، السجلات المالية.

لذلك تعتبر عملية التدقيق المالي أسلوباً فعالاً لكشف وضبط الانحرافات بغية تقويمها ومن ثمة تحسين الاداء المالي في المؤسسات بكافة أبعاده لإنجاز أهداف هذه الأخيرة والمحافظة على أصولها والاستخدام الأمثل لمواردها وتحقيق أعلى مردودية والحفاظ على سمعتها ومكانتها في السوق والرفع من قدرتها الانتاجية، وادارة المؤسسة تعتبر المسؤولة عن تحقيق مستوى أداء مالي مرضي فلابد من وجود طرف يحكم على صحة المعلومات التي تقدمها الادارة ويبين مستوى أدائها الفعلي مقارنة بالمخطط له ويطلق عليه المدقق الذي يقوم بعملية التدقيق المالي.

اشكالية البحث:

وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

- **هل للتدقيق المالي دور في تحسين الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟**

ومن خلال هذه الإشكالية يمكننا أن نضع مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما المقصود بالتدقيق المالي وماهي أهدافه؟
2. ماهي القرارات التي تتأثر بالتدقيق المالي؟
3. هل يساهم التدقيق في تحسين الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1. التدقيق المالي هو عملية فحص منتظمة للقوائم المالية ولواحقها مع إبداء رأي حول المعلومات المالية التي تحتويها .
2. للتدقيق المالي بكل أنواعه أهمية كبيرة في عملية اتخاذ القرارات.
3. يساهم التدقيق المالي في تحسين الاداء المالي للمركب الصناعي التجاري الحضنة من خلال تطبيق استراتيجيات وتوصيات مختلفة.

دوافع اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب ومبررات دفعتنا لاختيار هذا الموضوع دون غيره تتمثل في:

دوافع شخصية:

- كون هذا الموضوع يدخل ضمن التخصص الأكاديمي.
- الاهتمام الشخصي بمثل هذه المواضيع والتي تمس التدقيق المالي على وجه العموم والأداء المالي على وجه الخصوص.

دوافع متعلقة بالموضوع

- حاجة المؤسسات الجزائرية لهذا النوع من التدقيق المالي خاصة التحولات التي عرفتها المؤسسة محل الدراسة.
- توضيح وابراز دور التدقيق المالي الفعال في تحسين الاداء المالي للمؤسسات والزامية التقيد والعمل به وتسهيل الخدمة للمدقق في قيامه بعمله.
- اثراء المكتبة الجامعية.

أهمية الدراسة:

- تكمن أهميته من خلال ايضاح الدور الذي يلعبه التدقيق المالي في تحسين الاداء المالي وذلك في ظل بيئة تنافسية شديدة بين المؤسسات لتحقيق الاداء الافضل لها والذي يمكنها من ضمان استمراريتها وتحقيق أهدافها.
- وتتمثل أهميتها أيضا في التعرف على التدقيق المالي والاداء المالي من خلال اجراء دراسة بالمؤسسة ومحاولة اسقاط الجانب النظري على الواقع العملي.

اهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. ابراز مضمون التدقيق المالي.
2. الاهتمام بالتدقيق المالي وتبيان الدور الذي يلعبه في تحسين الاداء المالي.
3. التعرف على عملية التدقيق المالي في المركب الصناعي التجاري مطاحن الحضنة بالمسيلة ومدى تحسين ادائها المالي.

الدراسات السابقة:

1. **دراسة (زكريا عبدي، نبيل محادي،2020) بعنوان: "مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد13، العدد1.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية وظيفة الدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي من خلال تسليط الضوء على العوامل المؤثرة على التدقيق الداخلي كاستقلالية وخبرة وتكوين المدقق، وتأثيرهم على الأداء المالي، بهذا تم توزيع استبانة على إحدى عشر (11) مؤسسة اقتصادية بالجزائر العاصمة متخصصة في قطاع الصناعة الصيدلية، الغذائية، النقل، الاتصالات، وذلك لتقدير واختبار نموذج انحدار يظهر تبعية الأداء المالي لمتغيرات جودة التدقيق الداخلي، حيث تكونت عينة الدارسة من125 استبانة موزعة والعدد الصالح للتحليل هو 102 استبانة، وهي تمثل نسبة مئوية قدرها (81%) وهي نسبة مقبولة لقياس الأبحاث المماثلة. توصلت الدارسة إلى وجود علاقة ذات دلالة احصائية لتأثير جودة التدقيق الداخلي على الأداء المالي فالتزام المدقق الداخلي بشروط الاستقلالية، الموضوعية، الكفاءة والخبرة يؤدي حتما إلى تحسنين ورفع الأداء المالي للمؤسسات المعبر عنه بالمردودية الاقتصادية والمالية، بهذا أوصت الدراسة بضرورة اختيار المدقق على أساس الخبرة ومنحه الاستقلالية الكافية مع ضمان التكوين اللازم لأداء مهام التدقيق.

2. **دراسة (رمضان عفيف، مكيد علي، 2021)، بعنوان: "أثر تقرير التدقيق المالي على عملية اتخاذ القرار دراسة حالة مؤسسة سوناطراك"، مجلة الأفاق للدراسات الإقتصادية، المجلد6، العدد2.**

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الأثر النوعي والإحصائي لتقرير التدقيق المالي على مجالات اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، بدراسة حالة مؤسسة سوناطراك، ومحاولة توظيف عدّة أدوات للتحليل ومناقشة النتائج. حيث يتشكل حجم العينة من (30) فردا، وقد تم الاستعانة بمخرجات برنامجSPSS بالإضافة إلى المقابلة والمناقشة لغرض اثراء الموضوع ،عن طريق تحليل توجهات أفراد العينة المستهدفة ومناقشة النتائج للوصول إلى واقع الأداء المالي والإداري لمؤسسة سوناطراك، فقد توصلت الدراسة إلى أنه

توجد دلالة إحصائية ومعنوية لأثر تقرير التدقيق المالي في عملية اتخاذ وترشيد القرارات، بهدف ضمان سير الأنشطة والتحكم في الأداء المالي وتحسينه، كما توصي الدراسة بالاهتمام بالتدقيق المالي في المؤسسة وفقا للمعايير الدولية، كونه أداة داعمة للقرارات الإستثمارية، بالاضافة إلى الحرص الشديد على جودة التقارير التدقيق المالي باعتباره يضمن ويساهم في الرفع من الأداء المالي والإداري للمؤسسة الاقتصادية.

3. دراسة (محمد زوبير،2022) بعنوان: "دور التدقيق المحاسبي في تحليل التكلفة والعائد بالمؤسسات الإقتصادية بين معايير تقارير محافظ الحسابات ومعايير التدقيق الجزائرية"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر.

تهدف الدراسة إلى معرفة الدور الحقيقي من تحليل العائد والتكلفة في ظل معايير تقارير محافظ الحسابات ومعايير التدقيق الجزائرية، حيث تمحورت الاشكالية حول فعالية التدقيق المحاسبي والمالي في تحليل العائد والتكلفة في الشركة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز (SADEG) فرع توزيع وسط (SDC) في ظل تطبيق معايير التدقيق الجزائرية ومعايير تقارير محافظ الحسابات، حيث تم تقوم الدراسة على تحليل العائد والتكلفة انطلاقا من التدقيق الداخلي للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز، بالاضافة إلى نظرة تحليلية لتقارير محافظ الحسابات لسنوات 2017 و2018 و2019 والمقارنة بيهم والأتعاب المتعلقة بهم.

ومن بين اهم النتائج المتوصل اليها من هاته الدراسة هي أن معايير التدقيق الجزائرية هي معايير منبثقة من القوانين الجزائرية المنظمة لشروط ممارسة مهنة التدقيق بالإضافة أن الشركة تستعمل عدة أدوات في تحليل التكلفة والعائد إلا أنها تصب في مصب واحد، كما ان نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة يكتسي نوع من الصرامة ولكن هذه الصرامة تحتاج إلى نوع من الفعلية في بعض الأقسام، بالإضافة الى عدم اهتمام المؤسسة بتحليل العائد والتكلفة حرمها من عوائد وحملها تكاليف كان بإمكانها الاستغناء عنها.

واوصت الدراسة بضرورة الاستمرارية الدائمة للشركة في مواكبة التطورات في ميدان التسيير، وضرورة الاهتمام بتحليل العائد والتكلفة في كل الأوقات والحالات.

4. دراسة (DERROUIS SALIMA,2009/2010) بعنوان:

"La pratique de l'audit comptable et finance dans les entreprises publiques économiques EPE cas groupe GIC ERCO", Mémoire de Magister, Spécialité: Management/ Audit, Comptabilité et Contrôle, DEPARTEMENT DE SCIENCES COMMERCIALES, FACULTE

DESSCIENCES ECONOMIQUES, DES SCIENCES DE GESTION ET DESSCIENCE COMMERCIALES, UNIVERSITÉ D'ORAN, Algérie.

هدفت الدراسة، إلى معرفة آثار التدقيق المالي والمحاسبي، لشركات الاقتصادية العامة (EPE) على إدارة واستراتيجية المؤسسة، خصوصا مع إطلاق حركة كبرى للإصلاحات الاقتصادية، على الجانب المحاسبي، والجانب المالي والتدقيق، في تلك الفترة، والقانون 01/10 المنظم لمهنة المحاسب المعتمد، والخبير المحاسبي، ومحافظ الحسابات خير دليل على ذلك، حيث تمثلت إشكالية الباحث "ما أثر التدقيق المالي والمحاسبي لشركات الاقتصادية العامة (EPE) على إدارة واستراتيجيات المؤسسة" ولمعالجة الإشكالية وأهدافها، حيث استخدمت الباحثة الأسلوب الوصفي التحليلي ، ودراسة حالة المجمع الاقتصادي(GIC) ERCOحيث قسمت الباحثة رسالتها إلى ثلاث فصول، تطرقت في الفصل الأول إلى البعد التاريخي للتدقيق، بصفة عامة والفصل الثاني ماهية المحاسبة والتدقيق وكذلك تقارير محافظ الحسابات، حيث تم الاعتماد على مختلف المراسيم والقوانين والكتب المتعلقة بالموضوع، أما الجانب التطبيقي تطرق الباحث، الى دراسة حالة، ولقد توصلت الدراسة إلا عدة نتائج أهمها أن الجزائر نفذت برنامجا واسع في الإصلاحات الاقتصادية ، التي تهدف إلى إنشاء طريقة إدارة أكثر كفاءة وقادرة على جعل المؤسسة العامة مولد للتراكم المالي، إذ أصبح تحديث الجهاز الاقتصادي من أولويات البلد ، كما أن الإصلاحات الهيكلية تظل هي المفتاح لإحياء النشاط الخاص مع ضرورة إعادة هيكلة القطاع العام وإحياء الخوصصة و إصلاح القطاع المصرفي وتحسين بيئة الأعمال.

5. دراسة (Amahalu, Nestor Ndubuisi and Obi Juliet Chinyere,2020) بعنوان:

EFFECT OF AUDIT QUALITY ON FINANCIAL PERFORMANCE OF QUOTED CONGLOMERATES IN NIGERIA, International Journal of Management Studies and Social Science Research, VOLUME 2, ISSUE 4.

أكدت هذه الدراسة من تأثير جودة التدقيق على الأداء المالي للتكتلات المدرجة في نيجيريا من 2010–2019. على وجه التحديد، حيث حددت هذه الدراسة تأثير حجم لجنة التدقيق، والاستقلالية لجنة التدقيق، والخبرة المالية للجنة التدقيق على العائد على الأصول. كما تم استخدام بيانات التي تم الحصول عليها من التقارير السنوية والحسابات لستة (6) عينات من التكتلات المدرجة عن الفترة مابين 2010–2019. وقد أظهرت النتائج أن حجم لجنة التدقيق واستقلالية لجنة التدقيق والمالية والخبرة المالية لها تأثير إيجابي كبير على العائد على الأصول عند مستوى 5%. كما أوصت الدراسة بأن التكتلات في نيجيريا يجب

أن تضمن الامتثال الصارم لأحكام قانون الشركات والمسائل المرتبطة بها (CAMA) بوجود ستة أعضاء متساوين في التمثيل؛ ثلاثة مساهمين وثلاثة مديرين.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

- إبراز الدور الذي يلعبه التدقيق المالي في تحسين الأداء المالي؛
- اختلاف عينة الدراسة إذ ان الدراسة الحالية تقوم على تحليل القوائم المالية للمركب الصناعي التجاري الحضنة والتدقيق في ارصدة الحسابات والنسب المالية المختلفة؛
- استخدام المقابلة مع المدقق الداخلي كأداة إضافية في جمع البيانات للوصول إلى نتائج أكثر دقة ووضوح.

منهج الدراسة:

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده والإجابة عن الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الموافق للدراسة النظرية الذي يهدف إلى المعرفة الدقيقة والمفصلة للتدقيق المالي ومختلف عناصره التي تهدف إلى تحسين الأداء المالي، اضافة لمنهج دراسة الحالة الذي يمكننا من خلاله تطبيق الجانب النظري للتدقيق المالي في تحسين الاداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الصناعية مختارين بذلك مؤسسة المركب الصناعي التجاري لمطاحن الحضنة (Composé industriel commercial pour les grands moulins).

هيكل الدراسة:

ولتحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين: فصل نظري وفصل تطبيقي، حيث تطرقنا في الفصل الاول الى الإطار النظري للتدقيق المالي والأداء المالي مقسم الى ثلاث مباحث، المبحث الاول أساسيات حول التدقيق المالي والمبحث الثاني عموميات حول الأداء المالي والمبحث الثالث تطرقنا الى التدقيق المالي وعلاقته بتحسين الأداء المالي.

أما الفصل الثاني خصصناه لدراسة الحالة وجاء بعنوان دراسة حالة للمركب الصناعي التجاري مطاحن الحضنة بالمسيلة متضمنا بدوره ثلاث مباحث، حيث كان المبحث الأول حول لمحة عامة عن المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة ويشمل تعريف ونشأة المركب بالاضافة الى أهدافه وهيكله التنظيمي

أما المبحث الثاني فد جاء تحت عنوان عرض القوائم المالية الخاصة بالمركب الصناعي التجاري الحضنة لسنة 2020 و2021 من خلال عرض الميزانيات المالية وجدول حساب النتائج وكذا الميزانيات المختصرة له، أما عن المبحث الثالث فهو بعنوان دور التدقيق المالي في تحسين الاداء المالي للمركب الصناعي التجاري الحضنة .

الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق المالي والأداء المالي

تمهيد:

ان زيادة حجم الاعمال في المؤسسات وتعدد أوجب نشاطها أدى الى الاهتمام بمهنة التدقيق التي اخذت حيزا كبيرا لما لها من ادوار على عدة مستويات، فالهدف من التدقيق هو التحقق من مدى صلاحية وصحة البيانات المحاسبية والمالية المقدمة من طرف المؤسسة ومستوى تمثيلها للمركز المالي الحقيقي ومدى تحقيق الاهداف الموضوعة من قبل الادارة وذلك للمحافظة على ممتلكات المؤسسة لحساباتها وبهدف توضيح على ما سبق وتسليط الضوء على أهم النقاط، تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث وهي:

- ✓ **المبحث الأول:** أساسيات حول التدقيق المالي.
- ✓ **المبحث الثاني:** عموميات حول الأداء المالي.
- ✓ **المبحث الثالث:** التدقيق المالي وعلاقته بتحسين الأداء المالي.

المبحث الأول: أساسيات حول التدقيق المالي

ان التدقيق المالي كمهنة يمتهنها فريق متخصص ذو خبرة وكفاءة علمية عالية يسعى الى مواكبة كل التطورات المحيطة به خاصة ما يتعلق بمجال المحاسبة والمالية، كما تتطلب لمهنة التدقيق شيء يدقق اداة للتدقيق، القائم بعملية التدقيق وتحديد المستفيد من نتائج التدقيق لان علم التدقيق يمثل مجال متخصص يرتكز على جمع وتقييم الأدلة والبراهين التي تتصف بالكفاية والصلاحية التي تساعد المدقق على ابداء رايه الفني المحايد حول مدى صحة وصدق البيانات المالية المقدمة. وسنحاول من خلال المبحث تقديم مفاهيم حول التدقيق تتمثل في نشأته وأهدافه وأهميته ثم نستطرق الى معاييره وطرقه.

المطلب الأول: ماهية التدقيق المالي

أولا: تعريف التدقيق المالي: سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف التدقيق ثم التعريف بالتدقيق المالي.

1) تعريف التدقيق: يوجد عدة تعاريف للتدقيق نذكر منها مايلي:

- **التعريف الأول:** عرف (Bonnault et Germond) التدقيق على انها اختبار تقني صارم وبناء أسلوب من طرف مهني مؤهل ومستقل، بغية إعطاء رأي معلل على نوعية ومصداقية وجودة المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة. [1]
- **التعريف الثاني:** عرف التدقيق على انه فحص البيانات والأرقام و السجلات بقصد التحقق من صحتها، غير ان للتدقيق معنى مهنيا اصطلح عليه الكتاب المحاسبون، والذين يقصدون به الفحص الانتقادي المنظم لأنظمة المراقبة الداخلية والبيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر و السجلات و القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية التي تراجع حساباتها بقصد ابداء رأي فني محايد عن مدى صحة هذه البيانات و درجة الاعتماد عليها و عن مدى دلالة القوائم المالية او الحسابات الختامية التي أعدتها المؤسسة عن نتيجة اعماله من ربح او خسارة عن مركزها المالي.[2]
- **التعريف الثالث:** كما أصدرت جمعية المحاسبة الامريكية مفهوما اخر للتدقيق لا يزال هو المفهوم السائد حتى الان، حيث عرفته بانه عملية منتظمة للحصول على ادلة اثبات متعلقة بنتائج الاحداث والأنشطة الاقتصادية. وتقييمها بطريقة موضوعية لتحديد مدى التطابق بين هذه النتائج والمعايير المحددة وإيصال النتائج الى المستخدمين المعنيين.[3]

---

[1] طواهر محمد التهاميي، صديقي المسعود، "**المراجعة وتدقيق الحسابات**"، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003، ص-ص: 10-11.

[2] عبد المنعم محمود، عيسى أبو طبل، "**المراجعة اصوله العملية والعلمية**"، دار النهضة العربية، القاهرة، 196، ص:18.

[3] رزق أبو زيد الشحنة، "**تدقيق الحسابات: مدخل معاصر وفقا للمعايير التدقيق الدولية**"، دار وائل للنشر، الأردن، 2001، ص:24.

❖ **التعريف الرابع:** وعرفت منظمة العمل الفرنسي التدقيق على أنه "مسعى او طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق بين طرف مهني يستعمل مجموعة من تقنيات المعلومات والتقييم بغية اصدار حكم معلل ومستقل، استنادا على معايير التقييم، وتقدير مصداقية وفعالية النظام والإجراءات المتعلقة بالتنظيم ".[1]

نستنتج من التعاريف السابقة أن التدقيق هو فحص للدفاتر والمستندات حيث يقوم المدقق بعرض نتائج الفحص والدراسة وايصاله الى أطراف معنية مع ابداء رايه الفني المحايد.

2) تعريف التدقيق المالي: يوجد عدة تعاريف للتدقيق المالي نذكر منها:

❖ **التعريف الأول:** التدقيق المالي هو جمع وتقييم الأدلة حول البيانات المحاسبية وتمثل الميزانية العامة، حسب الأرباح والخسائر والتدفقات النقدية وغيرها من الكشوفات المالية. مأخوذة ككل لأجل التمكن من اعطاء الراي من عدال المركز المالي كما بتاريخ الميزانية وحساب الأرباح والخسائر والتدفقات النقدية تمثل النشاط للسنة او الفترة المنتهية بذلك التاريخ وان الإيضاحات المرفقة مع البيانات المالية الكافية، هذا النوع من التدقيق يتم من قبل شخص مستقل ومحايد مؤهل ومتدرب علميا وعمليا ومجاز للممارسة في مهنته. اما المستفيدون من هده البيانات المالية لأجل اتخاذ القرارات على أساسها وهم على سبيل المثال:[2]

- ✓ الإدارة.
- ✓ المساهمون.
- ✓ المستثمرون.
- ✓ الدائنون.
- ✓ المحللون الماليون.
- ✓ بعض دوائر الدولة.
- ✓ الأسواق المالية.

[1] طواهر محمد التهامي، صديقي المسعود، **مرجع سابق ذكره**، ص:10.

[2] هادي التميمي، "**مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية**"، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن،2006، ص-ص:23-24.

- **التعريف الثاني:** هو فحص القوائم المالية، يشمل على البحث والتقييم التحليلي وانتقاد السجلات والإجراءات مع تحليل انتقادي للأدلة المستخدمة في تلخيص العمليات المختلفة للخروج براي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية للمركز المالي ونتائج العمليات خلال فترة معينة.[1]
- **التعريف الثالث:** عرفت الجمعية الامريكية للمحاسبة التدقيق على انه عملية منتظمة للحصول على الضرائب المرتبطة بالعناصر الدالة على الاحداث الاقتصادية، وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هده العناصر للمعايير الموضوعة، ثم توصيل النتائج دلك الى الأطراف المعنية.[2]
- **التعريف الرابع:** ويقصد به فحص أنظمة الرقابة الداخلية، والبيانات، والمستندات، والحسابات، والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصا انتقاديا منظما، بقصد الخروج براي فني محايد عن مدى عدالة تعبير القوائم المالية عن الوضع المالي لتلك المؤسسة في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى عدالة تصويرها لنتائج اعمالها من الربح او الخسارة عن تلك الفترة.[3]

نستخلص مما سبق ان التدقيق المالي عبارة عن فحص والتحقق والتقرير، أي فحص البيانات والسجلات، والتحقق من مدى صلاحية النتائج في شكل تقرير متضمن للراي الفني حول الى جهات معنية.

ثانيا: نشأة التدقيق المالي:

نبعث الحاجة الى رقابة عمل الغير من قديم الزمان ودلك من اجل اكتشاف الأخطاء والاحتفاظ بالأصول، ثم قياس قيم السلع والخدمات المتبادلة دلك خلافا للمحاسبة التي لم تعرف في شكل منظم الا بعد اختراع الأرقام واختيار النقود كوحدة.[4]

ومن هنا فان المتتبع لتاريخ التدقيق يعطي اسسا لتحليل وتفسير التغيرات التي طرأت على أغراض التدقيق واساليبها، حتى ان التطورات المتلاحقة للتدقيق كانت نتيجة الأهداف المتوخاة منه من جهة ومن جهة أخرى كانت نتيجة البحث المستمر لتطوير هدا الأخير بغية جعله يتماشى والتغيرات الكبرى التي عرفتها حركة التجارة العالمية والاقتصاد العالمي بشكل عام،[5] ومن خلال هذا العرض يمكن تقسيم التطور التاريخي للتدقيق الى خمسة مراحل:

---

[1] سامي محمد الوقاد، "**تدقيق الحسابات**"، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان،2010، ص:21.

[2] عبد الفتاح الصحن، محمد سمير الصبان، شريفة علي حسن، "**أسس المراجعة**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص:13.

[3] خالد امين عبد الله، "**التدقيق والرقابة في البنوك**"، ط1، دار وائل للنشر، الأردن 2012 ص:19.

[4] حمدي السقا، **أصول المراجعة**، ج1، مطبعة بن حيان، دمشق، 1979، ص:13

[5] Lionel, C et Gerard. V," **Audit et control interne Aspects Financiers**", Opération et strateghiques,4eme Edition, Dalloze, paris, France, 1992, p: 17.

- **المرحلة الأولى (قبل عام 1500م):** يعود التدقيق الى حكومات قدماء المصريين و اليونانيين الدين استخدموا المدققين بغية التأكد من صحة الحسابات العامة و كان المدقق وقتها يستند الى القيود المثبتة بالدفاتر و السجلات للوقوف على مدى سلامتها من كل التلاعبات و الاخطاء[1]، و حتى ان المصطلح audit مشتق من الكلمة اللاتينية "audites" و التي معناها يستمع، في هده المرحلة كان الآمرون بالتدقيق من الطبقية الحاكمة كالملوك و الاباطرة و الاقطاعيين، اما المدقق فكان اما حاجب الملك او الكاتب ودلك من اجل معاقبة السارق على اختلاس الأموال ولحمايتها، و بسقوط الإمبراطورية الرومانية تطور التدقيق بتطور النشاط التجاري في إيطاليا، و حينها استخدم المدققين لغرض محاسبة قباطنة السفن العائدة بالثروات من اسيا و افريقيا للقارة الأوروبية و دلك لمنع اختلاس هده الثروات.[2]
- **المرحلة الثانية (من سنة 1500-1850):** لم يهناك أي اختلاف في أغراض التدقيق عن الفترة ما قبل سنة 1500 م غير ان مهنة التدقيق قد اتسع استخدامها لتشمل النشاط الصناعي الدي ظهر بظهور الثورة الصناعية ظلت اعراض التدقيق تتجه نحو اكتشاف الاختلاس و التلاعب و ازدادت أهمية دلك بسبب انفصال ملكية راس المال عن الإدارة و كانت القاعدة الأساسية هو الفحص المنفصل للأحداث المالية، الا هناك تغيرات جوهرية في اتجاهات التدقيق قد تحققت في هده الفترة، فأول مرة يتم الاعتراف بضرورة وجود نظام محاسبي منظم لغرض الدقة في التقارير المالية و منع التلاعب و الاختلاس، و ثاني تغييرها كان القبول العام بالحاجة الى استعراض مستقل للحسابات سواء للمؤسسات الكبيرة او الصغيرة، و كان الامر بالتدقيق في هده الفترة من الحكومة او المحاكم التجارية و المساهمين و دلك لهدف منع الغش، و معاقبة فاعليه، و حماية الأصول
- **المرحلة الثالثة (من سنة 1850 الى ما بعد 1960):** كانت هناك تغيرات اقتصادية هامة حيث ظهرت في بريطانيا مؤسسات كبيرة الحجم التي نتجت عن الثورة الصناعية وبرزت المؤسسات في صورة شركات أموال انتقلت الإدارة من الافراد المهنيين وأصبح أصحاب راس المال غائبون عن الإدارة وبالتالي انصب الاهتمام على سلامة المحافظة على راس مال المستثمر وتنميته بالتالي ظهر التدقيق كرقابة خارجية محايدة، حيث يمكن تجزئة هده المرحلة إلى فترتين:

---

[1] خالد امين عبد الله، "**علم تدقيق الحسابات: الناحية النظرية**"، مطبعة الاتحاد، عمان،1980، ص:5.

[2] عبد الفتاح الصحن، فتحي رزق السوافري، "**الرقابة والمراجعة الداخلية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية،2004، ص:10.

- ✓ **الفترة ما بين سنة 1905م حتى سنة 1933م:** تطورت مهنة التدقيق في أمريكا على أساس الاعراض التي تكونت في إنجلترا لتصبح أغراض التدقيق هي[1]الحكم على مركز المالي الفعلي وعلى نتيجة المشروع واكتشاف التلاعب والأخطاء.
- ✓ **الفترة ما بين 1940 حتى سنة 1960م:** لم تتغير أغراض التدقيق الا تغيرا طفيفا بحيث ان أهمية التدقيق انصبت على تكوين الراي حول النتيجة و المركز المالي للمؤسسة و قلت أهمية الأغراض الفرعية، الا انه توجب على المدقق ان يجري الاختبارات اللازمة لغرض ان يطمئن بنفسه بانه ليس هناك تلاعب او خطا، فكان الغرض الأساسي للتدقيق هو ابداء الراي في سلامة و صحة التقارير المالية، و لكي يكون المدقق في مركز يمكنه من تكوين رايه المهني في التقارير المالية يجب ان يقوم بعمل كاف ليتأكد من انه ليس هناك أي أخطاء ارتكابيه تؤدي الى عدم سلامة التقارير المالية. في هده الفترة غلب على الامرين بالتدقيق البنوك التي تستدعي الى صدق وسلامة انتظام القوائم المالية التاريخية له.[2]

- **المرحلة الرابعة (من سنة 1960 حتى سنة 2002م):** شهدت هذه المرحلة تطورا ملحوظا للتدقيق بصفة عامة حيث لم تعد تقتصر على المجال المحاسبي و المالي فقط بل تعدت ذلك حتى أصبحت تعالج المشاكل و القضايا المعاصرة فمن التدقيق الجبائي الى تدقيق التسويق و الإدارة فالتدقيق القضائي و بعدما ظهرت المسؤولية الاجتماعية و البيئية سيتشكل ما يسمى بالتدقيق البيئي و الاجتماعي، لكن يبقى هناك تداخل كبير بين هذه المجالات الامر الذي أدى بالبحث عن عوامل هذا التداخل ليكون هذا و كله موضوع الدراسات الاكاديمية الحالية و هو محاولة للانتقال من الاطار النظري الى الاطار التطبيقي لتشكيل اطار متكامل لكل تدقيق على حدى، طبقا للمعايير الدولية المتفق عليها مع عدم تناسب خصوصيات كل بلد.
- **المرحلة الخامسة (من سنة 2002 الى يومنا هذا):** بعد حادثة شركة انرون الامريكية ظهر قانون safranes onlay الأمريكي وظهرت مفاهيم حديثة متصلة بخدمات التدقيق مثل التأكيد وحوكمة الشركات، بالإضافة الى ظهور لجنة التدقيق على مستوى الشركات لتدقيق اعمال المدققين الخارجيين والداخليين هذه اللجنة تضم أعضاء مستقلين يقومون بالأشراف على عملية تقييم التدقيق.[3]

---

[1] صلاح ربيعة، **المراجعة الداخلية بين النظرية والتطبيق**، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر،2004، ص:15.

[2] مرجع نفسه، ص:17.

[3] أمين السيد أحمد لطفي، **دراسات مقدمة في المراجعة وخدمات التأكيد**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص:164.

ويمكن أن نلخص التطور التاريخي للتدقيق في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-1): التطور التاريخي للتدقيق المالي

المدة	الأمر بالتدقيق	المدقق	أهداف التدقيق
ما قبل 1500	الملك، الإمبراطور، الحكومة	رجل الدين، كاتب	- معاقبة السارق، اختلاس الأموال، حماية الأصول.
من 1500 إلى 1850	الحكومة، التجار والمساهمين، المحاكم.	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة أو قانوني.	- منع الغش ومعاقبة فاعليه، حماية الأصول.
من 1850 إلى 1905	الحكومة، المساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة أو قانوني.	- تجنب الغش وتأكيد مصداقية الميزانية.
من 1905 إلى 1960	الحكومة، المساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة.	- تجنب الغش والأخطار - لشهادة على المصداقية القوائم المالية التاريخية
ما بعد 1960م	الحكومة، البنوك، المساهمين.	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة.	- الشهادة على الصدق وسلامة انتظام القوائم المالية التاريخية.

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص- ص: 7-8.

المطلب الثاني: أهداف وأهمية التدقيق المالي

أولا: أهداف التدقيق المالي:

انطلاقا من التطور التاريخي للتدقيق والتعاريف المقدمة له يظهر لنا جليا تطور أهداف هذا الأخير من حقبة زمنية الى أخرى وذلك نتيجة للتطور الذي عرفته المؤسسة من جهة ونتيجة للأطراف المستعملة للمعلومات من جهة أخرى. حيث تطورت اهداف التدقيق من اكتشاف التلاعب والاختلاس والخروج برأي محايد يبين نتائج المؤسسة من ربح او خسارة مركزها المالي في نهاية الفترة المالية الى أهداف جاءت وليدة التطور الاقتصادي المتسارع الذي يشهده عالمنا المعاصر، ومن هذه الأهداف مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها وتقييم الأداء ورفع مستوى الكفاءة والفعالية في المؤسسات التي تحت التدقيق ولذلك نستورد الأهداف المتوخاة من التدقيق في النقاط التالية:[1]

- التحقق من اثبات صحة المعلومات الواردة في القوائم المالية من خلال الجرد الفعلي او المادي؛
- التأكد من أن كل عناصر الأصول هو ملك للمؤسسة والخصوم هو التزام عليها؛

[1] محمد قيومي، عوض لبيب، **المراجعة**، المكتبة الجامعية الحديثة، الإسكندرية، 1998، ص:88.

- التأكد من صحة البيانات المثبتة بالدفاتر والسجلات المحاسبية من جهة أو من جهة أخرى والعمل على تجهيز هذه البيانات بشكل يسمح بتوفير معلومات شاملة ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة؛
- تقييم الاحداث المحاسبية وفقا للطرق المحاسبية المعمول بها؛
- الحصول على معلومات ذات مصداقية ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة من خلال عرضها والإفصاح عنها؛
- ابداء راي فني محايد حول مدى تعبير القوائم المالية الختامية للمؤسسة عن المركز المالي الحقيقي له؛
- التقرير حول المشاهد المرتبطة بالواقع الفعلي للمؤسسة والمؤثرة على درجة مصداقية عناصر القوائم المالية المفحوصة والمعلن عنها.

بالإضافة الى هذه الأهداف هناك أهداف أخرى ظهرت نتيجة التحول الذي طرأ على اهداف المؤسسة بصفة عامة، بحيث لم يعد تحقيق الربحية التجارية الهدف الأهم، حيث تشاركه في الأهمية أهداف أخرى منها: العمل على تحقيق الربحية الاجتماعية أي العمل على رفاهية المجتمع الذي تعمل فيه المؤسسة.[1]

وبهدف إعطاء صورة أكثر وضوحا لتطور التاريخي لأهداف التدقيق المالي ندرجها في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-2): التطور التاريخي لأهداف التدقيق المالي

الفترة	الهدف من عملية التدقيق	مدى الفحص	أهمية الرقابة الداخلية
قبل عام 1500م	– اكتشاف التلاعب والاختلاس.	بالتفصيل	عدم الاعتراف بها
1850-1500	– اكتشاف التلاعب والاختلاس.	بالتفصيل	عدم الاعتراف بها
1905-1850	– اكتشاف التلاعب والاختلاس. – اكتشاف الأخطاء الكتابية.	بالتفصيل	عدم الاعتراف بها
1933-1905	– تحديد مدى صحة وعدالة تقرير المركز المالي – اكتشاف التلاعب والأخطاء.	تدقيق تفضيلي واختباري	اعتراف مبدئي وسطحي
1940-1933	– تحديد مدى صحة وعدالة تقرير المركز المالي – اكتشاف التلاعب والأخطاء.	تدقيق اختياري	بداية الاهتمام بالرقابة الداخلية
1960-1940	– تحديد مدى صحة وعدالة تقرير المركز المالي.	تدقيق اختياري	الاهتمام والتركيز على الرقابة الداخلية
1960- إلى يومنا هذا	– إبداء الرأي حول مدى صحة وعدالة القوائم المالية.	تدقيق اختياري	التركيز على الرقابة الداخلية

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على عدة مراجع

[1] خالد أمين عبد الله، "**علم تدقيق الحسابات: الناحية النظرية والعلمية**"، دار وائل للنشر، ط2، 2004، ص:15.

ثانيا: أهمية التدقيق المالي:

ان أهمية التدقيق تتمثل في كونه وسيلة تخدم جهات كثيرة ذات مصلحة مع المؤسسة سواء كانت أطراف داخلية أو خارجية، اذ تعتمد الى حد كبير على البيانات المحاسبية لاتخاذ قرارات ورسم خطط مستقبلية، ومن بين المستفيدين من التدقيق نجد:[1]

1. **إدارة المؤسسة:** تعتمد إدارة المؤسسة على التدقيق بشكل كبير خاصة ي عملية التخطيط المستقبلي لتحقيق أهدافها المسطرة مسبقا، وبالتالي فان مصادقة المدقق على قوائمها سيمنحها درجة كبيرة من الثقة. ويزيد من نسبة الاعتماد عليها كما يعتبر الحكم على مستوى أداء أعضاء مجلس الإدارة.
2. **الملاك والمساهمين:** ان ظهور شركات المساهمة ذات الامتداد الإقليمي وانفصال الإدارة عن الملاك عزز من أهمية التدقيق، فكان لابد من طرق يضمن التسيير الأمثل لأموال المساهمين ومنع حدوث اختلاسها وتلاعبات، كما ان تقرير مدقق الحسابات يساهم في جلب مستثمرين جدد يضمن لهم أكبر عائد ممكن.
3. **الدائنين والموردين:** يعتمد هؤلاء على تقرير للمدقق بصحة وسلامة القوائم المالية، ويقومون بتحليلها لمعرفة المركز المالي والقدرة على الوفاء بالالتزام وكذا درجة السيولة لدى المؤسسة، ما يضمن لهم تحصيلهم لحقوقهم لدى المؤسسة.
4. **الزبائن:** اهتمام هذه الشريحة بالمعلومات ينحصر بمعرفة استمرارية الوحدة الاقتصادية، وخاصة عند ارتباطهم معها بمعاملات طويلة الاجل، وإذا كانوا معتمدين عليها كمورد رئيسي وأساسي للبضاعة او المواد الأولية.
5. **العاملين:** اعتماد نقابة العاملين على القوائم المالية من أجل المفاوضة مع الإدارة من اجل وضع سياسة عامة للأجور وتحقيق مزايا العمال
6. **البنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى:** بغرض توسيع نشاطاتها أو لمواجهة عسر مالي، تلجأ المؤسسات الى القروض من المؤسسات المالية غير أن هذه الأخيرة عليها معرفة درجة الخطر ومعرفتها لقدرة المؤسسات على السداد مستقبلا، وتعود في ذلك الى تقرير مدقق الحسابات الذي يؤكد صنف القوائم المالية وتمثيلها للمركز المالي للمؤسسة.

[1] محمد أمين ما زون، **التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر**، مذكرة نيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011، ص: 10.

7. **الهيئات الحكومية:** تعتمد بعض أجهزة الدولة على البيانات التي يصدرها المشروعات في العديد من الأغراض، منهت مراقبة النشاط الاقتصادي او رسم السياسات الاقتصادية للدولة او فرض الضرائب، وهذه جميعا تعتمد على بيانات واقعة وسليمة وقد بينت لجنة الاتحاد الدولي للمحاسبين عند اصدار المعايير عام 2002 أن أهمية التدقيق (المصلحة العامة) تكون في:

- ✓ يساعد في رفع القرارات الإدارية السليمة.
- ✓ يساعد خبراء الضرائب في بناء الثقة والكفاءة عند التطبيق العادل للنظام الضريبي.
- ✓ استغلال موارد المؤسسات بكفاءة وفعالية.

المطلب الثالث: معايير التدقيق المالي وطرقه

أولا: معايير التدقيق المالي:

تختلف جودة عمليات التدقيق اختلافا كبيرا من حالة الى أخرى اعتمادا على معرفة و خبرة المدقق و حكمه الشخصي و قد ادركت منهجية التدقيق منذ مراحله المبكرة الحاجة الملحة للمعايير التي تعتبر مقياس لجودة الأداء و الإجراءات و الأهداف التي يجب تحقيقها و التي يجب أن يتبناها المدقق أثناء الفحص و يعتبر المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيون American institude of certifed public هو المنظمة التي ترعى مهنة التدقيق على نطاق العام، ظهر الى حين سنة 1887، و قد قسم العهد الأمريكي للمحاسبين القانونيون هذه المعايير الى ثلاثة اقسام كما يلي:[1]

1. **المعايير العامة:** تتعلق هذه المعايير بمؤهلات المدقق وجودة ما يقوم به وتتشكل من ثلاثة معايير نذكرها بالترتيب كما يلي:

1.1. معيار التأهيل العلمي والعملي والكفاءة المهنية: يجب ان يكون للمدقق مؤهلات تأهيل علمي أي يجب أن يكون متحصل على شهادة تؤهله قانونيا لإصدار الاحكام عن القوائم المالية للمؤسسات الخاضعة لعملية التدقيق وعلى أسس علمية سليمة.[2]وان يكون له تأهيل عملي وكفاءة مهنية والتي تعني وجود خبرة فعالة في ميدان التدقيق وان يظل ملما للتطورات الحديثة في مجال التدقيق من خلال الملتقيات والندوات والتربصات الميدانية

[1] Ham mini Allèle, "**Le control interne et l'élaboration Du Bilan comptable**", (office Des publications universitaires, Alger, 2003, P: 51.

[2] أبو الفتوح علي فضالة، "**المراجعة العامة**"، ط2، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996، ص13.

2.1. معيار الاستقلال: يعني هذا المعيار ان يحافظ المدقق على استقلاله اتجاه جميع الأمور المتعلقة بمهنة التدقيق، وبدون هذا المعيار لا يكون هناك تدقيق.[1] وينبغي توفر النقطتين التالية لتحديد مدى استقلالية المدقق:

- عدم وجود مصالح مادية للمدقق مع المؤسسة التي يقوم بتدقيقها
- وجود استقلال ذاتي من خلال توافر النقطتين التاليتين يمكن ان تحدد الابعاد الثلاثة الدالة على استقلال المدقق كما يلي:
  - الاستقلال في مجال الفحص.
  - الاستقلال في اعداد التقرير.

3.1. معيار العناية المهنية: يجب أن يبذل المدقق العناية المهنية المعقولة اثناء تأدية مهمته وخلال اعداد تقريره من خلال تفهمه الجيد لطبيعة العمل الذي يقوم به ولماذا يقوم به، كما تقتضي العناية المهنية أن يقدم المدقق خدماته بدون أخطاء وبدقة واهتمام.

2.معايير العمل الميداني: تتعلق هذه المعايير بإجراءات التدقيق وتنفيذها وهو توضح مؤهلات المدقق وما يقوم به من اعمال تتمثل هذه المعايير فيما يلي:

1.2. معيار كفاية التخطيط والاشراف: يعني هذا المعيار أنه يجب على المدقق وضع خطة كافية للعمل الذي يوم به، حيث أن التخطيط أساسي للتنظيم والذي هو بدوره مهم جدا للعمل الميداني السليم وتعتمد الخطة العملية للتدقيق على التقارير السابقة مع تقييم علمي لأساسياتها[2].

2.2. معيار تقييم نظام الرقابة الداخلية: يعتبر نظام الرقابة الداخلية اهم محدد لنوعية التدقيق المتبناة ولحجم المفردات المراد اختيارها، اعتمادا على درجة ونوعية ومصداقية المعلومات لهذا يجب تقييم أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها في المؤسسة لتقرير مدى الاعتماد عليها ويقصد تحديد نطاق الاختبارات اللازم القيام بها لن إجراءات التدقيق التي تستخدم في الشركة لديها نظام رقابة داخلية قوي يختلف عن تلك التي تستخدم في الشركة لديها نظام رقابة ضعيف.[3]

---

[1] طارق عبد العال حماد، "**موسوعة معايير المراجعة**"، ج1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص39.

[2] أبو الفتوح علي فضالة، **مرجع نفسه**، ص306.

[3] F-J-Jono et Autres, "**Guide pratique pour le contrôle interne**", Edition Dunod, Paris, France, 1971, p: 16.

3.2. معيار كفاية الأدلة: يجب الحصول على قدر واف من ادلة الاثبات او ضرائب التدقيق عن طريق الفحص المستندي، والملاحظة والاستفسارات وغيرها كأساس سليم، لإبداء الراي في القوائم المالية تحت الفحص، حيث يجب أن تكون أدلة الاثبات ذو جودة وصلاحية ملائمة وان تكون فعالة.[1]

3.معيار اعداد التقرير: تقرير التدقيق هو ذروة عملية التدقيق وهو تتمة لعملية تجميع وتقييم أدلة الاثبات الكافية والمناسبة بغرض التغيير عن الرأي وهذا الرأي هو الهدف الأساسي للمدقق، ولا يمكن التعبير عن الرأي الا بعد أن يكون المدقق قد قدر مخاطر التحقيق وأكمل جميع اختبارات التدقيق، كذلك فان تقرير التدقيق المتضمن رأيا غير مقيدا لا يمكن إصداره للمساهمين وغيرهم حتى يكون العميل قد وافق على ادخال تعديلات التدقيق اللازمة والإفصاحات في القوائم المالية وللمدقق أربعة أشكال من ابداء الرأي.[2]

1.3. الرأي الغير متحفظ: ويسمى بالتقرير النظيف حيث يبين أن القوائم المالية قدمت بشكل عادي، وكل من المركز المالي بالإضافة الى نتائج العمليات والتدفقات النقدية وهو وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عنها.[3]

2.3. الرأي المقيد: ويسمى بالتقرير التحفظي أي أن الراي مقيد باستثناء، ويعني وجود مسائل يرتبط بها التقييد أي وجود تحفظات فيما تحتويه القوائم المالية.

3.3. الرأي المعاكس: ويسمى بالتقرير السالب أي ان القوائم المالية لا تقدم بشكل عادل كل من المركز المالي ونتائج العمليات والتدفقات النقدية للكيان بما يتفق مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها.

4.3. الامتناع عن الرأي: ويسمى بتقرير عدم ابداء الرأي بمعنى ان المدقق يعبر عن عدم ابداء رأيه بخصوص القوائم المالية. [4]

ثانيا: طرق التدقيق المالي:

تتضمن عملية التدقيق استعمال الطرق التالية على سبيل المثال: [5]

---

[1] محمود السيد الناغي، "**المراجعة إطار النظرية والممارسة**"، ط2، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، مصر، 1992، ص:38.

[2] طارق عبد العال حماد، "**موسوعة معايير المراجعة**"، ج3، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص: 139.

[3] Belaiboud, M, "**Guide pratique D'audit Financier et comptable**", La maisson des livres Alger, 1982, p : 14.

[4] طواهر محمد التهامي، صديقي مسعود، **مرجع سبق ذكره**، ص:55.

[5] خالد أمين عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص:14.

- **الملاحظة:** وتطبق في الحكم على صلاحية الطرق المحاسبية المستعملة في المؤسسة ومدى كفاءة نظام الرقابة الداخلي علاوة على استخدامها عند القيام بعمليات الجرد لأصول المشروع المختلفة.
- **التفتيش:** وتطبق في التدقيق الاستثمارات المالية والأصول الأخرى الشبيهة لتقرير وجودها الفعلي كما تستخدم للحصول على بيانات داعمة لتكاليف الأصول، وللإيرادات والمصاريف العادية، وما شابه ذلك من بنود.
- **التثبيت:** وتطبق في التأكيد من أرصدة الحسابات ومبالغ العمليات التجارية مع أطراف خارج المشروع، وأرصدة الأصول الموجودة في عهدة اشخاص خارجة كالإرساليات وبضائع الأمانة وغيرها.
- **المقارنة:** وتطبق على ارصدة الحسابات والبيانات المالية الجارية بمقارنتها مع بيانات شبيهة او مماثلة خاصة بفترات سابقة او لاحقة لبيان الأسباب الكامنة وراء أي تغيرات هامة.
- **التحليل:** وتطبق على البيانات الجارية لتقرير مدى الاعتماد عليها ونشرها كمعلومات عن المشروع المعني.
- **الاحتساب:** وتطبق على البيانات الرقمية المقدمة من العميل كاحتساب بضاعة اخر المدة والمستحقات.
- **الاستفسار:** وتطبق على سياسة المشروع المعني، والأمور والقضايا التي لا يمكن الإفصاح عنها في القوائم المالية المنشورة مثل الالتزامات العرضية والخطط المستقبلية.

المبحث الثاني: عموميات حول الأداء المالي

يعد الأداء مفهوما جوهريا وهاما بالنسبة لمنظمات الاعمال بشكل عام، وهو يمثل القاسم المشترك لاهتمام علماء الإدارة، ويحظى الأداء المالي في الشركات والمؤسسات بكافة أنواعها باهتمام متزايد من قبل الباحثين والدارسين والإداريين والمستثمرين لان الأداء المالي الأمثل هو السبيل الوحيد للحفاظ على البقاء والاستمرارية.

ومن خلال هذا المبحث سنقوم بتسليط الضوء على مصطلح الأداء المالي انطلاقا من تحديد الإطار المفاهيمي له ومرورا بعرض العوامل المؤثرة به ومؤشراته وصولا الى تقييم الأداء المالي ومراحله وكيفية تقييمه.

المطلب الأول: ماهية الأداء المالي

سنتطرق أولا الى تعريف الأداء ثم الى تعريف الأداء المالي

أولا: تعريف الأداء

هناك عدة تعاريف نذكر منها:

- ان أصل كلمة أداء ينحدر الى اللغة اللاتينية Per Formale التي تعني إعطاء وذلك بأسلوب كلي، الشكل لشيء ما، وبعدها اشتقت الكلمة الإنجليزية منها لفظة per formance وأعطتها معناها. ويرى بعض الباحثين فيما يلي: "أداء مركز ذو مسؤولية ما يعني الفعالية والإنتاجية التي يبلغ بهما هذا المركز الأهداف التي قبلها".[1]
- **تعريف الأداء حسب دراكر (dracker):** الأداء هو قدرة المؤسسة (الدولة) على الاستمرارية والبقاء محققة التوازن بين الرضا العام والعمل، نستنتج من هذا التعريف أن الأداء يعد مقياسا للحكم على مدى تحقيق المؤسسة لهدفها الرئيسي، الا وهو هدف البقاء والاستمرارية.[2]
- **تعريف الأداء حسب (My. Lebos)** : القدرة على الذهاب اين نريد ان نذهب، بمعنى ان الأداء هو القدرة على التوجه نحو المستقبل، ويمكن القول أيضا انه اذا استطاعت المنشأة تحقيق الأداء فمعناها انها قد حققت الأهداف التي قامت بتسطيرها.[3]
  - هو المخرجات والاهداف التي تسعى المؤسسة الى تحقيقها لذا فهو مفهوم يعكس كل من الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها، أي ان المفهوم يربط بين أوجه النشاط والاهداف التي تسعى الى تحقيقها داخل المؤسسة.[4]
  - كذلك الأداء هو ذلك النشاط الشمولي المستمر والذي يعكس نجاح المؤسسة واستمراريتها وقدرتها على التكيف مع البيئة او فشلها وانكماشها وفق أسس ومعايير محددة تضعها المؤسسة وفقا لمتطلبات نشاطها وفي ضوء الأهداف طويلة الأمد.[5]

من التعاريف السابقة نستنتج أن الأداء هو الكفاءة والفعالية معا، فهو يعكس قدرة المؤسسة على استخدام واستغلال الأمثل لمواردها المالية والبشرية لتحقيق أهدافها المسطرة تضعها وفقا لمتطلبات نشاطها.

ثانيا: تعريف الأداء المالي

---

[1] عادل عشي، "**الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم**"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص:14.

[2] محمد وائل القيسي، "**الأداء الاستراتيجي الأمريكي بعد العام 2008**"، ط1، العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، الرياض، المحمدية، 2016، ص: 47.

[3] Lamia berrah, **Lidicateur de performance**, cépadués, France, 2002, p: 21.

[4] توفيق محمد عبد المحسن، "**تقييم الأداء مدخل جديد للعالم الجديد**"، دار الفكر العربي، مصر، 2004، ص:3.

[5] علاء فرحان طالب، ايمان شيحان المشهداني، "**الحوكمة المؤسسة والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص:64.

من بين تعاريف الأداء المالي ما يلي:

- ❖ يمثل الأداء المالي ذلك المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث انه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم في اتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصانع وتحقيق أهدافهم.[1]
- ❖ هو مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة او الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف التالية.[2]
- ❖ هو وصف لوضع المؤسسة الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي استخدمتها للوصول الى الأهداف من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات وصافي الثروة.[3]
- ❖ يعرف الأداء المالي على انه: مجموعة من الأساليب المالية التي يمكن من خلالها تحديد نقاط القوة ودعمها وتلاقي نقاط الضعف ومعالجتها، ويعرف الأداء المالي على انه الوضع المالي القائم في المؤسسة في وقت او فترة محددة لناحية معينة من أداء المؤسسة او لأدائها ككل.[4]
- ❖ وأيضا يعرف الأداء المالي بتسليط الضوء على العناصر التالية:[5]
  - العوامل المؤثرة في المردودية المالية.
  - أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة.
  - مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية وتحقيق فوائض من الأرباح.
  - مدى تغطية مستوى النشاط للمصارف العامة.

من خلال ما سبق يمكن ان نعرف الاداء المالي على انه مجموعة من المسؤوليات وأساليب يمكن من خلالها تحديد نقاط القوة من أجل تعزيزها ونقاط الضعف من أجل معالجتها، كما يعتبر تحفيز لتتخذ بواسطتها القرارات الاستثمارية.

ثانيا: أهمية الأداء المالي:

---

[1] محمد محمود الخطيب، "**الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة**"، ط1، دار الحامد، عمان، 2009، ص:45.

[2] السعيد فرحات جمعة، "**الأداء المالي لمنظمة الأعمال والتحديات الراهنة**"، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 2000، ص:38.

[3] علاء فرحان طالب، ايمان شيحان المشهداني، مرجع نفسه، ص:67.

[4] حاضر صباح شعير، احمد خيضر احمد، محمد فخري محمد، "**أثر الخبرة في تحسين الداء المالي للشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق المالي**"، المجلد 4، العدد 40، جامعة تكريت، 2018، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، ص:207.

[5] دادن عبد الغني، "**قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية**"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2007، ص:35.

تكمن اهمية الأداء المالي بشكل عام في انه يهدف الى تقييم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف في المؤسسة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين وتكمن أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة اعمال المؤسسة وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليته وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للمؤسسة واستثماراتها وفقا للأهداف العامة للمؤسسة والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على استمرارية وبقاء المؤسسة.[1]

ثالثا: اهداف الأداء المالي

ان الأداء المالي يمكن ان يحقق للمستثمرين الأهداف التالية:[2]

- يمكن للمستثمر متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعته، كما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة، وتقدير تأثير أدوات الأداء المالية من ربحية وسيولة ونشاط والمديونية على سعر السهم.
- يساعد المستثمر في اجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات وفهم التفاعل بين البيانات لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع المؤسسة.

ومنه فان الموضوع الأساسي للأداء المالي هو الحصول على معلومات تستخدم لأغراض التحليل المناسبة لصنع القرارات واختيار السهم الأفضل من خلال مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الأداء المالي ومؤشراته

أولا: العوامل المؤثرة على الأداء المالي: وتتلخص العوامل المؤثرة على الأداء المالي بالتالي:

1. **الهيكل التنظيمي:** هو الوعاء أو الإطار الذي تتعامل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات وأعمالها، وتتخذ أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات،[3]حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية وهي الوظائف الإدارية في الشركات والتمايز الراسي هو عدد

[1] محمد محمود الخطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص-ص:47-46.

[2] مرجع نفسه، ص:47.

[3] مؤيد السالم، نازم ملكاوي، "**أثر خصائص الهيكل التنظيمي في نوعية المعلومات: دراسة ميدانية في الشركات الصناعية الأردنية**"، دراسات العلوم الإدارية، المجلد31، العدد1، 2004، ص:23.

المستويات الإدارية في الشركات واما التمايز الافقي هو عدد المهام التي نتجت عن تقسيم العمل والانتشار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين.[1]

ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء الشركات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة الى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في الشركات والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة الشركات في اتخاذ القار بأكثر فعالية.[2]

2. **المناخ التنظيمي:** هو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري ويقصد بوضوح التنظيم إدراك عاملي مهما الشركة وأهدافها وعملياتها ونشاطاتها مع ارتباطها بالأداء واما اتخاذ القرار هو اخذه بطريقة عقلانية وتقييمها ومدى ملائمة المعلومات لاتخاذها، وأسلوب الإدارة في تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء، اما توجيه الأداء من مدى تأكد العامل من أدائه وتحقيق مستويات عليا من الأداء.

حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية، وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأهداف في تصرفهم في أموال الشركات.[3]

3. **التكنولوجيا:** هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في الشركة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، ويندرج تحت التكنولوجيا عدد من الأنواع كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب وتكون وفقا للمواصفات التي يطلبها المستهلك، وتكنولوجيا الإنتاج المستمر التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية، وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة. وعلى الشركات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة اعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب ان التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه الشركات التي لا بد لهذه الشركات من التكيف مع التكنولوجيا واستيعابها وتعديل أدائها وتطويرها بهدف

---

[1] محمد الطراونة، "**أثر العوامل الداخلية الإدارية والفنية على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة: دراسة تحليلية**"، دراسات العلوم الإدارية، المجلد23، العدد2، 1996، ص-ص: 150-151.

[2] شاكر الخشالي، "**العلاقة بين ابعاد الهيكل التنظيمي وحاجات المديرين في شركات التأمين الأردنية**"، دراسات العلوم الإدارية، المجلد33، العدد1، 2006، ص:113.

[3] محمد الذنيبات، "**المناخ التنظيمي وأثره على أداء العاملين في أجهزة الرقابة المالية والإدارية في الأردن**"، دراسات العلوم الإدارية، المجلد26، العدد1، 1999، ص:32.

الموائمة بين التقنية والأداء، وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطرة والتنويع بالإضافة الى زيادة الأرباح والحصة السوقية.[1]

4. **الحجم:** يقصد بالحجم هو تصنيف الشركات الى شركات صغيرة او متوسطة او كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لحجم الشركة منها: اجمالي الموجودات أو اجمالي الودائع أو اجمالي المبيعات أو اجمالي القيمة الدفترية. ويعتبر الحجم من العوامل من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات سلبا فقد يشكل الحجم عائقا لأداء الشركات حيث ان بزيادة الحجم فان عملية إدارة الشركة تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أدائها أقل فعالية، وايجابا من حيث انه كلما زاد حجم الشركة يزداد عدد المحليين الماليين المهتمين بالشركة وأن سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم الشركات[2]، وقد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء الشركات وبينت أن العلاقة بين الحجم والأداء علاقة طردية.[3]

ثانيا: مؤشرات الأداء المالي:

بعد ان يقوم المحلل المالي بصياغة الميزانية وذلك بإجراء تعديلات على مختلف عناصر الأصول والخصوم، حيث يبدأ بالدراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة، الاعتماد على مؤشرات تعرف بمؤشرات التوازن المالي.

1. **التقييم بواسطة مؤشرات التوازن المالي:** تتمثل مؤشرات التوازن المالي في:

- رأس مال عامل.
- احتياجات رأس مال عامل.
- الخزينة.

أ. **رأس المال العامل FR:**

يعتبر رأس المال العامل من اهم مؤشرات التوازن المالي، اذ ينشأ من التوازن المالي الأدنى ويوفر للمنشأة هامش أمان يسمح لها بمواجهة مشاكل عديدة، من بينها صعوبة السيولة وإيجاد السير المالي الناتج

[1] محمد الطراونة، "**التكنولوجيا والهيكل التنظيمي: دراسات ميدانية**"، مجلة أبحاث اليرموك (سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية)، المجلد14، العدد2، 1998، ص:9.

[2] سوزان حسن عبد، "**الإفصاح عن المعلومات القطاعية للشركات الصناعية الأردنية متعددة المنتجات**"، رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك أربد، 2003، ص:34.

[3] Makhamreh, muhsen, "**Factors Affecting corpate performamce in Jordan**", Dirasat, vol, x....1986, p:07.

عن تقارب الزمن الممكن حدوثه، ومن خلاله تستطيع المؤسسة التحكم فيه أو التنبؤ به وهذا ناتج عن دورات قيم الاستغلال.

❖ **تعريف رأس مال عامل:** يعتبر من أهم مؤشرات التوازن المالي وهو ذلك المؤشر للتوازن على المدى الطويل الى المدى القصير،[1] ويتم تقسيمه من أعلى الميزانية ومن أسفل الميزانية كذلك:

من أعلى الميزانية: رأس المال العامل= أموال دائمة – أصول ثابتة

من أسفل الميزانية: رأس المال العامل= الأصول المتداولة – ديون

❖ **ورأس المال العامل أصناف:**

- **رأس المال العامل الخاص:** وهو المقدار من الأصول الخاصة في تمويل الأصول الثابتة ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص=الأموال الخاصة–الأصول الثابتة

- **رأس المال العامل الإجمالي:** ويضم جميع عناصر الأصول التي تدخل ضمن الدورة الاستغلالية للمؤسسة، وتتمثل في مجموع الأصول التي تدوم لمدة سنة واحدة أو أقل من سنة وتحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي= مجموع أصول المتداولة

- **رأس المال العامل الأجنبي(الخارجي):** وهو جزء من الديون الخارجية التي تمول الأصول المتداولة ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الأجنبي= مجموع الديون

[1] Pierre canson, "**La gestion Financière de L'entreprise 5eme edition donoud**", paris, 1979, p: 180.

❖ **قاعدة التوازن المالي:**

- **من منظور أعلى الميزانية:**

FR>0 : موجبة أي الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة في هذه الحالة استطاعت المؤسسة تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة وحققت فائض تمثل في رأس المال العامل.

FR<0 : سالبة أي الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة، في هذه الحالة تلجأ المؤسسة الى البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.

FR=0 : معدوم أي الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة وهي حالة نادرة الحدوث وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة.

- **من أسفل الميزانية:**

FR>0 : موجب أي ان الأصول المتداولة أكبر من القروض قصيرة الاجل، ويبقى فائض مالي يمثل هامش امان

FR<0 : سالب أي ان الأصول المتداولة اقل من القروض قصيرة الاجل، في هذه الوضعية تكون الأصول المتداولة غير كافية لتغطية استحقاقات التي تسدد في الاجل القصير.

FR=0 : معدومة أي ان الأصول المتداولة تساوي القروض قصيرة الاجل و هي حالة نادرة الحدوث

ب. احتياجات رأس مال العامل الدائم BFR

❖ **تعريفه:** احتياجات راس المال العامل الدائم هو الفرق بين الاحتياجات الدورية المهمة والموارد الدورية في المؤسسة أثناء دورة نشاطها عليها أن تغطي مخزوناتها ومديونها بالديون قصيرة الاجل، فاذا كان هناك فرق موجب بين الطرفين فهو يعبر عن حاجة المؤسسة الى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة، وتتغير احتياجات راس المال العامل الدائم من سنة الى أخرى تماشيا مع تغير نشاط المؤسسة.[1]

احتياجات راس المال العامل الدائم= (قيم الاستغلال + القيم القابلة للتحقيق) – (ديون قصيرة الاجل – تسبيقات بنكية)

❖ **حالات احتياجات راس مال العامل:**

[1] زينب مليكة، بوشنقير الميلود، "**التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص:35.

BFR>0 : موجب أي استخدامات دورة الاستغلال للمؤسسة اكبر من مواردها، اذ سوف تمول الاحتياجات القصيرة المدى بالاعتماد على موارد مالية مكملة قصيرة المدى.

BRF<0 : سالب أي استخدامات دورة الاستغلال للمؤسسة اقل من مواردها، اذ ليس لديها فائض في راس المال العامل بعد تغطية و تمويل احتياجات الدورة.

BFR=0 : معدومة أي استخدامات دورة الاستغلال متساوية لمواردها، اذ ليس لديها احتياجات الاستغلال للتمويل لان الخصوم الدورية (ديون قصيرة الأجل) كافية لتمويل أصولها الدورية (أصول متداولة).

ج. الخزينة الصافية: (TN)

❖ **تعريفها:** هي مجموع الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية أي مجموع الأصول السائدة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فورا، والخزينة الصافية على درجة كبيرة من الأهمية، لأنها تعبر عن وجود او عدم وجود توازن مالي بالمؤسسة،[1] وتحسب عن طريق صافي القيم الجاهزة أي:

الخزينة (Tn) = القيم الجاهزة – السلفات المصرفية

او عن طريق الفرق بين FRوbfr

Tn>0 : موجبة هذا يدل على ان راس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة و هناك فائض يبعث الى الخزينة

Tn=fr−bfr

Tn<0 : سالبة هذا يدل على ان احتياجات راس المال العامل اكبر من راس المال العامل أي تفتقر المؤسسة على أموال تمول بها عملياتها الاستغلالية.

Tn=0 : معدومة هذا يدل على ان راس مال العامل مساوي للاحتياجات راس مال العامل و هي الوضعية المثلى.

2. التقييم بواسطة النسب المالية

أ. **نسب السيولة:** تشير السيولة الى مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها التجارية عندما يحين ميعاد استحقاقها أي أن الأصول تتحول الى النقدية وتستخدم هذه الأخيرة في سداد التزاماتها، والمتمثلة في:

– نسبة السيولة العامة.

[1] الياس بن ساسي، يوسف قريشي، "التسيير المالي"، ج1، ط2، دار وائل للنشر، الأردن، 2011، ص:53.

- نسبة السيولة السريعة.
- نسبة السيولة الجاهزة.

❖ **نسبة السيولة العامة:** تعتبر هذه النسبة مقارنة بين الأصول المتداولة مع الخصوم قصيرة الأجل وتحسب بالعلاقة التالية:[1]

نسبة السيولة العامة= الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل

كما يمكن إعتبار المعدل 1 كنسبة للمقارنة، فإذا كانت النسبة أقل من (1) فهذا يعني أن المؤسسة لن تكون قادرة على سداد التزاماتها قصير الأجل، وهذا ما يجعل المؤسسة في وضعية مالية ليست جيدة.

❖ **نسبة السيولة السريعة:** تقوم هذه النسبة على استبعاد المخزون السلعي في حساب قيمتها لأنه كما سبقت الإشارة اليه أن هذا الأخير أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة وسرعة الى التحول الى نقدية، وتكون هذه النسبة مقبولة إذا كانت مساوية للواحد، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة السريعة= (الأصول المتداولة– المخزونات) / ديون قصيرة الأجل

أو يمكن حسابها بطريقة ثانية:

نسبة السيولة السريعة= (القيم المحققة + القيم الجاهزة) / ديون قصيرة الأجل

ويرى المحللون أن المعدل المقبول لهذه النسبة هو الواحد (1)، مرضية وملائمة بشكل عام على أساس أن كل دينار من الخصوم المتداولة يقابله ويغطيه دينار من الأصول المتداولة التي يمكن تحويلها إلى سيولة في فترة قصيرة لتسديد التزاماتها.

❖ **نسبة السيولة الجاهزة:** تعد هذه النسبة أكثر صرامة من قياس سيولة المؤسسة، لأنها تعتمد على القيم الجاهزة المتوفرة لدى المؤسسة، للوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل دون اللجوء الى بيع جزء من مخزوناتها أو تحصيل مدينتها وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة الجاهزة= القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل

[1] عاطف وليم اندراوس، "**التمويل والإدارة المالية للمؤسسات**"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص:88.

ويفضل أن تكون هذه النسبة محصورة بين (0,3 و0,5) وبعبارة أخرى تكون مجموع القيم الغير جاهزة والقيم الجاهزة تساوي ديون قصيرة الأجل أو أقل من ذالك.

ب.نسب النشاط: تكمن أهمية هذه النسب في كونها أداة لقياس فعالية إدارة المؤسسة في استغلال مواردها وإدارة موجوداتها، حيث تحدد مقدار مساهمة كل عنصر مستثمر ضمن أصول المؤسسة في تحقيق رقم أعمال، ويتم حساب مختلف هذه النسب كالتالي:[1]

الجدول رقم (1-3): يوضح حساب مختلف نسب النشاط

نسب النشاط
معدل دورات اجمالي الأصول = رقم الأعمال / مجموع الأصول
معدل دورات الأصول الثابتة = رقم الأعمال / الأصول الثابتة
معدل دورات الأصول المتداولة = رقم الأعمال / الأصول المتداولة
متوسطة فترة التحصيل = 360 / معدل دورات الحسابات المدينة
متوسط فترة الدفع = 360 / معدل دورات حسابات الدائمة

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على عدة مراجع

ج.نسب التمويل: تقوم المؤسسة بتحليل الكتل المالية الموجودة في الميزانية وقياس مدى مساهمة الأموال بأنواعها في التمويل، ومن أهم هذه النسب ما يلي:[2]

❖ **نسبة التمويل الدائم:** تعتبر هذه النسبة صياغة أخرى برأس المال وهي تشير الى مدى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

يجب أن تكون قيمة هذه النسبة تساوي الواحد (1) أي قيمة الأموال الدائمة مساوية لقيمة الأصول الثابتة، وهو ما يجعل رأس مال العامل معدوم.

❖ **نسبة التمويل الذاتي:** تعبر هذه النسبة عن مدى تغطية المؤسسة لأصولها الخاصة وبالتالي تساعد في تحديد حجم القروض الطويلة لتوفير الحد الأدنى من رأس المال العامل كهامش أمان وتحسب بالعلاقة التالية:

---

[1] طارق طه، "**إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت**"، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2007، ص:509.

[2] عمير عبد القادر، علالي محمد، "**دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة**"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماجستير، معهد تكنولوجيا، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016-2017، ص:27.

نسبة التمويل الذاتي= الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

كلما كانت النسبة أكبر من الواحد (1)، كان ذلك المؤشر يدل على الاستقلالية المالية للمؤسسة في تمويل استثماراتها.

❖ **نسبة الاستقلالية المالية:** تعبر عن مدى استغلالية المؤسسة ماليا ومدى اعتمادها على أموالها الخاصة وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الخصوم

عادة ما يفضل الماليون أن تكون النسبة محصورة بين (1 و2)، وإذا كانت كذلك فإن البنك يوافق على اقراض المؤسسة.

❖ **نسبة قابلية السداد:** تقييم هذه النسبة درجة تغطية أصول المؤسسة بالأموال الخارجية، كما تبين قدرة المؤسسة على طلب القروض، وتحسب بالعلاقة التالية:[1]

نسبة قابلية السداد = مجموع الديون / مجموع الخصوم

كلما قلت هذه النسبة زادت ثقة الممولين في قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها.

د. نسب المردودية: تعرف على أنها ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها، حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية.

❖ **المردودية المالية (RCP):** تعرف بأنها مردودية الأموال الخاصة بحيث تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية، حيث نأخذ النتيجة الصافية من جدول الحسابات النتائج والأموال الخاصة من الميزانية.[2]

ويمكن حساب مردودية الأموال الخاصة بالعلاقة التالية:

المردودية المالية (RCP) = نتيجة الدورة الصافية / الأموال الخاصة

[1] إسماعيل عرباجي، "**اقتصاد المؤسسة: أهمية التنظيم ديناميكية الهياكل**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1996، ص:275.

[2] طير اللويزة، سايغي باهية فريال، "**فعالية التحليل المالي في تقييم المؤسسة**"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في المحاسبة والتدقيق، 2014-2015، ص:50.

❖ **المردودية الاقتصادية (RE):** تعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من بيع منتوجاتها في السوق، بشكل مستقل عن كل سياسة تمويل أو امتلاك أو ضرائب على الأرباح، أي الكفاءة الصناعية والتجارية للمؤسسة.[1]

المردودية الاقتصادية = نتيجة الدورة الصافية / مجموع الأصول

❖ **المردودية التجارية (نسبة الربحية الصافية):** تعبر هذه النسبة عن مدى تحقيق المؤسسة للنتيجة الصافية أي بعد استبعاد الضرائب المدفوعة عن رقم الأعمال، وتحسب بالعلاقة التالية:

المردودية التجارية = النتيجة الصافية / رقم الأعمال خارج الضريبة

لا يتوقف استعمال هذه النسبة على دراسة المؤسسة بذاتها فقط، أنها تتسع مقارنتها مع نسب المؤسسات التي تنشط في نفس القطاع لأن ضعف هذه النسبة مع نسبة المؤسسات الأخرى يعني ضعف وضعها التنافسي في قطاع نشاطها.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي

أولا: تعريف تقييم الأداء المالي: يمكن إعطاء عدة تعاريف لتقييم الأداء المالي نذكر منها:

❖ يعني تقييم الأداء للمؤسسة تقديم حكم "Jugement" ذو قيمة"valeur" حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتخذة (إدارة المؤسسة ومدى اشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة) أي ان تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة او المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثما مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة.[2]

❖ ويعرفه البعض الاخر بمدى تمتع وتحقيق المؤسسة لهامش أمان عن حالة الاعسار المالي وظاهرة الإفلاس أو بتعبير آخر مدى قدرة المؤسسة على التصدي للمخاطر والصعاب المالية.[3]

❖ يرى بأن تقييم الأداء المالي هو "عملية مرشدة النشاطات لتقدير ما إذا كانت الوحدات الإدارية او المؤسسات نفسها تحصل على مواردها وتستنفع منها بكفاءة وفعالية في سبيل تحقيق أهدافها، ويركز

---

[1] الياس بن ساسي، يوسف قريشي، "**مرجع سبق ذكره**"، ص-ص:281-282.

[2] دادن عبد الغني، "**قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية**"، مجلة الباحث، العدد04، الجزائر، 2006، ص:41.

[3] دادن عبد الغني، **مرجع نفسه**، ص:41.

هذا المفهوم على الكفاءة والفعالية كمعيار للقياس وربطهما بطبيعة هدف عملية التقييم لوصفها مرشدا للنشاط في المؤسسة".[1]

- ويعرف تقييم الأداء المالي أيضا على أنه مدى تحقيق القدرة الإرادية والكسبية في المؤسسة، حيث ان الأولى تعني قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سوآءا من أنشطتها الجارية، أو الرأسمالية أو الاستثنائية، بينما تعني الثانية قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها من أجل مكافئة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية الحديثة.[2]
- كما نجد تقييم الأداء المالي "يعد أحد العناصر الأساسية للعملية الإدارية، حيث يوفر للإدارة معلومات وبيانات تستخدم في قياس وتحقيق أهداف المنشأة والتعرف على اتجاهات الأداء فيها، ولهذا يوفر أساس في تحديد مسيرة المنشأة ونجاحها ومستقبلها.[3]

اذن يمكننا تعريف تقييم الأداء المالي من خلال التعاريف السابقة بأنه تحليل وقياس للنتائج المتوصل أو المنتظر تحقيقها ومقارنتها بالأهداف المرسومة والمخططة للتأكد من استخدام موارد متاحة بكفاءة.

ثانيا: مراحل تقييم الأداء المالي (الخطوات):

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية:[4]

1. الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث إن من خطوات الأداء المالي اعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.
2. احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات، وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.
3. دراسة وتقييم النسب وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف للأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع.
4. وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على المؤسسة للتعامل معها ومعالجتها.

ثالثا: شروط عملية تقييم الأداء المالي:

---

[1] السعيد فرحات جمعة، **مرجع سبق ذكره**، ص:38.

[2] زهية لعراف، عباس فرحات، **"تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية في ظل قيد السيولة"**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد رقم01، العدد 34، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2018، ص:347.

[3] حمزة محمود الزبيدي، **"التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل"**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1976، ص:85.

[4] محمد محمود الخطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص-ص:51-52.

ان عملية تقييم الأداء المالي لا يمكن ان تتم بدون قاعدة واسعة من المعلومات وبقدر ما تكون فيه هذه المعلومات ضرورية ولازمة لإنجاز هذه العملية بقدر ما يتعين توفر بعض الشروط والاعتبارات في هذه المعلومات والتي يجب عدم التفريط بها ونذكر منها ما يلي:[1]

- ✓ الدقة والمضبوطة بحيث تعبر عن الحالة تعبيراً صحيحاً وموضوعياً وواقعياً.
- ✓ أن تكون منسجمة مع التعاريف والمفاهيم المعتمدة في الأساليب وطرق تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.
- ✓ أن يكون توقيتها الزمني متجانساً مع توقيت اجراء عملية التقييم.
- ✓ أن تأخذ كافة التأثيرات الداخلية والخارجية التي يتعرض لها النشاط المالي للمؤسسة.
- ✓ أن يكون تبويب البيانات وطريقة عرضها ملائماً لحاجات التقييم المالي وأعراضه وواضحة بالنسبة لمستخدمي هذه البيانات.
- ✓ أن تستوعب التغيرات التي تحدث في الأسعار وذلك باستبعاد أثر التضخم عليها أي حسابها بالأسعار الثابتة لسنة أساس معينة.
- ✓ أن تتسم بالشمولية أي أنها تعطي كافة جوانب النشاط المالي وكافة متطلبات عملية تقييم الأداء المالي.

المبحث الثالث: التدقيق المالي وعلاقته بتحسين الأداء المالي

يعمل التدقيق المالي على تحسين الاداء المالي في مختلف المؤسسات الاقتصادية سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة حيث سنحاول عرض العلاقة الموجودة بين التدقيق المالي والاداء المالي.

المطلب الاول: التدقيق المالي ودوره في تحسين ادارة المخاطر

يعمل التدقيق الداخلي في حماية المؤسسة من عمليات التلاعب والاحتيال، ويعتبر هذا دورا هاما ورئيسا خصوصا ان المدقق الخارجي المستقبل لا يستطيع اكتشاف جميع حالات الغش والتلاعب في القوائم المالية نظرا لعدم تواجده بصورة دائمة في المؤسسة، واعتماده على العينات الاحصائية بدلا من الفحص الكامل وبالتالي أصبح المدقق الداخلي هو من يستطيع ان يحمي المؤسسة التي يعمل بها من عمليات

[1] مجيد الكرخي، **تقويم الأداء المالي في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، مصر، 2010، ص:184.

التلاعب بالأصول وانه ليس هناك من أقدر منه على ذلك وبالتالي الحصول على معلومات ذات مصداقية للأطراف الداخلية أو الأطراف الخارجية.[1]

تتمثل مسؤولية مدقق الحسابات في تصميم اجراءات تدقيق للحصول على تأكيدات معقولة من اكتشاف الغش والخطأ، والتي لها تأثير مادي على البيانات المالية وكذلك بذل العناية المهنية المطلوبة أثناء اجراءات التدقيق وقي حالة اكتشاف غش أو خطا فعلى مدقق الحسابات التوسع في إجراءاته التدقيقية للتأكد منها ومن تأثيرها على البيانات المالية، ومن ثم مناقشة الموضوع مع الادارة العليا او مع لجنة التدقيق في حتله وجودها.[2]

مما سبق يمكن القول ان التدقيق المالي له دور مهم في تحسين ادارة المخاطر وذلك من خلال حماية المؤسسة من الغش والخطأ والاحتيال، وبالتالي تحسين الاداء المالي للمؤسسة، حيث يمكن القول ومنه أن هنالك علاقة وطيدة بين التدقيق المالي وإدارة المخاطر، فهذا الأخير يعتبر أحد الأدوات المستعملة من طرف المؤسسات من أجل تحسين وتقوية فعالية الكيفية التي تدير بها مخاطرها، وتجنبا للمخاطر والتقليل منها واكتشاف الأخطاء قبل أن تقع وتؤدي إلى خسائر كبيرة يمكن ان تصفر عنها افلاس المؤسسات وزوالها، فالتدقيق المالي يعمل على حسن التعامل مع هذه المخاطر، وبالتالي يقلل من الخسائر ويرفع من الأداء المالي للمؤسسة وهو الهدف الذي تسعى إليه المؤسسات.

المطلب الثاني: التدقيق المالي ودوره في إتخاذ القرارات المالية

يحتاج متخذ القرار دائما الى معلومات كافية تمكنه من اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، وهنا يتجلى هذا الدور في تقارير المراجعة التي يقدمها المدقق الى الادارة العليا التي يتضمن معلومات دقيقة حول مدى تحقيق أهداف الانشطة والبرامج، مدى التزام العام بالقوانين.....الخ، اضافة إلى الرعاية المستمرة لنظم الرقابة الداخلية من قبل المدقق لتحقق من سرعة ودقة التغذية المرتدة فيها.[3]

---

[1] زلاسي رياض، **اسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وجباية كلية العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009-2010، ص:44.

[2] هادي التميمي، **مرجع سبق ذكره**، ص:78.

[3] العمرات احمد صالح، **المراجعة الداخلية الإطار النظري المحتوى السلوكي**، ط1، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010، ص:204.

الشكل رقم (1-1): علاقة التدقيق المالي بالأداء المالي للمؤسسة

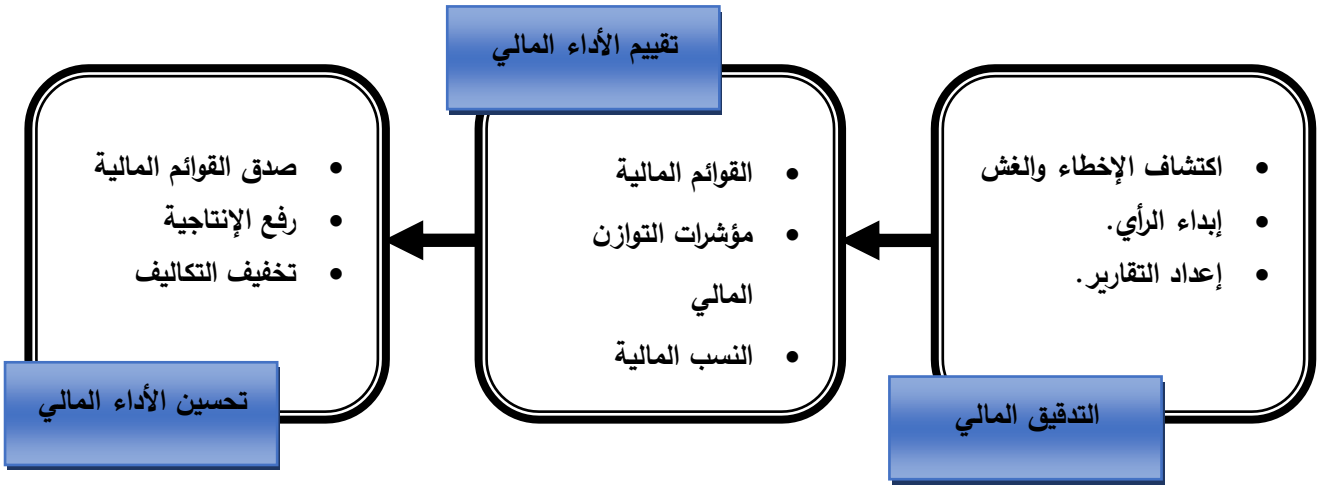

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على عدة مراجع

من خلال هذا الشكل الذي يبين العلاقة بين التدقيق المالي في تحسين الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية فان التدقيق المالي يساعد الاداء الملي من خلال اكتشاف مناطق الخلل في مختلف القوائم المالية من اجل تحقيق فعالية وكفاءة في انتاج المؤسسة ومنه رفع الاداء المالي.

حيث تكتسي التقارير التي يعدها المدقق أهمية بالغة للإدارة العليا بإعطاء التوضيحات واقتراح التحسينات، ويعطي هذا التقرير قيمة مضافة للمتعاملين مع المؤسسة كالمساهمين وهذا يساعد المؤسسة في بلورة جملة من القرارات كقرار الإستثمار والتمويل حيث تعتمد الإدارة العليا على هذه التقارير لإتخاذ قرارا التي تكون في صالحها، حيث أن إتخاذ الإدارة العليا لتوصيات المدقق بعين الإعتبار وعلى أساسها يتم إتخاذ قرارا هذا يساهم في التحسين من أداء المؤسسة المالي ويعطيها مركز تنافسي في السوق ويستوجب في ذلك أن يتمتع مدقق الحسابات في المؤسسة بالاستقلالية الكافية لقيام بمها

وفي الاخير كما هو معروف ان الأداء هو كفاءة المنظمة و الكفاءة هي التي تهتم بتحسين مواردها، وقدرة المنظمة على تحقيق اهدافها وقدرتها على الاستمرار في ظل التغيرات الخارجية، وذلك من خلال تحسين الوسائل لكن تكمن الصعوبة الحقيقية علاوة على ذلك في البحث عن الكفاءة لأنه اذا كان من السهل ان تكون فعالا عندما يكون لديك عدد كبير من الموارد، ومنه يكمن الدور الذي تلعبه الجهات الخاضعة للتدقيق (التنظيم و العمليات...)، لذلك فالتدقيق المالي هو أداة تمكن من تقييم الأداء (فعالية، الكفاءة) للنظام و تحسين سبل تحسين مع العلم ان البيئة الخارجية تتطور باستمرار و نحن ايضا يجب ان نكيف ممارساتنا

باستمرار مع القيود الخارجية، لذلك على المدقق المالي ان يجدد مجالات تحسين التي تسمح للجهة الخاضعة للرقابة، وان يكون دائما على اتصال مباشر مع بيئتها و الاستجابة لها بأقصى قدر من الكفاءة و الفعالية.[1]

المطلب الثالث: التدقيق المالي ودوره في اكتشاف الفساد المالي والحد منه

نظرا لانتشار ظاهرة الفساد المالي من الغش والاحتيال التي تتعرض لها المؤسسات ودورها في انهيارها وحدوث خسائر كبيرة لديها وخروجها من السوق وضياع اموال المساهمين، مازلنا نبحث في دور التدقيق المالي والتقليل من حالاته حيث ان وجود التدقيق والرقابة دائما يمنع من تسول نفسه بالقيام بالأعمال الغير المشروعة، حيث ان التدقيق يهدف إلى الكشف اوجه تلاعب عن تضليل المقصود للسجلات وأي عملية تخصيص غير مناسبة للأصول والموجودات، وينشأ خطر الاحتيال من وجود ضغوط يتعرض لها شخص قائم بالتحايل وبالتالي يقع على عاتق مدقق الحسابات تلمس الحالات السابقة بشكل دائم وعدم اغفال اي اشارة قد توحي بحدوث الغش والاحتيال ورصدها ومتابعتها ومعاقبة مرتكبيها وهذا يعتبر احد الادوار التقليدية للتدقيق المالي حيث ان الحذر والشك المنطقي او ما يقصد به الشك المهني من اهم المهارات التي يجب ان يتمتع بها المدقق والتي تساعده في مهمته، وقد اشارت احدى الدراسات التي اجريت في الولايات المتحدة الامريكية حول التدقيق المالي في اكتشاف الغش والاحتيال في القوائم المالية إلى أهمية ان يرفع التدقيق تقاريره الى مجلس الادارة وليس إلى الادارة العليا للمؤسسة وذلك يتم بعد إجراء التحقيقات والتحريات الكافية من طرف مدقق الحسابات الذي تشترط فيه الاستقلالية العالية وعدم تدخل أي فرد كان في مهامه.[2]

[1] Yvon Mougin, **Les nouvelles pratiques de l'audit**, Dar Al nasher AFNOR ? France,2008, P : 36.

[2] مخلوفي عبد الهادي، **دور التدقيق المالي في تحسين الاداء المالي**، مذكرة ماستر، تخصص فحص محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص:68.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق يمكن القول ان تحسين الاداء المالي يعتبر هدف رئيسي لأي مؤسسة اقتصادية، حيث يعتبر هو المحرك من أجل التوسع في نشاطها وتحقيق الاستقلالية المالية لتحسين صورتها ومركزها المالي من خلال التدقيق المالي الذي يعمل في صالح المؤسسة والتأكد من صحة البيانات المحاسبية والقوائم المالية واعطاء صورة صادقة عن المرز المالي للمؤسسة، كون أن القرارات صحيحة متخذة داخل المؤسسة تمكنها من تحسين الاداء المالي لها. وعليه من أجل تحسين الاداء المالي للمؤسسات يستوجب توفر الية تدقيق مالي فعال في المؤسسة.

الفصل الثاني: دراسة حالة للمركب الصناعي التجاري مطاحن الحضنة

تمهيد:

من خلال ما تم دراسته في الجانب النظري في الفصل الأول للتدقيق المالي وعلاقته بالأداء المالي، فقد تم التعرف على المفاهيم العام للتدقيق المالي وكذلك فهم عملية التدقيق المالي كيف تتم وطرقه بإعتباره أداة ووسيلة لا يمكن الإستغناء عنها لما يقدمه للمؤسسة من معلومات، بالإضافة الى التعرف على الأداء المالي من خلال العوامل المؤثرة فيه ومؤشراته المستخدمة في تحسين الأداء المالي وتقييمه للمؤسسات الاقتصادية، وسنتطرق إلى الجانب التطبيقي في هذا الفصل لدعم الجانب النظري من خلال إجراء دراسة تطبيقية واقعية في المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة.

وقصد الإلمام بموضوع الدراسة واستكمالا للفصل الأول، سنحاول من خلال هذا الفصل إجراء دراسة حالة للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة فقمنا بتقسيم هذا الفصل على النحو التالي:

- **المبحث الأول :** لمحة عامة عن المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة.
- **المبحث الثاني :** عرض القوائم المالية الخاصة بالمركب الصناعي التجاري الحضنة
- **المبحث الثالث : دور التدقيق المالي في تحسين الأداء المالي للمركب الصناعي التجاري الحضنة**

المبحث الأول: ملحة عامة عن المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة

سنتطرق في هذا المبحث إلى تقديم المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة، من خلال التعريف به ونشأته التاريخية والتعرف على اهدافه والهيكل التنظيمي له، واقسامه المختلفة وقدراته الإنتاجية...إلخ.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المركب الصناعي التجاري الحضنة محل الدراسة

1 – نشأة المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة:

يقع المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة التابع للشركة الفرعية حبوب قسنطينة، على بعد 02 كلم من وسط المدينة على جهة الجانب الشرقي على طريق الرابط بين ولايتي برج بوعريريج والمسيلة، بدأ بناؤه سنة 1980حيث تم تشغيله لأول مرة سنة 1982. وقد عرف المركب التجاري الصناعي الحضنة بالمسيلة عدة تغييرات في اسمه التجاري حيث كان يطلق عليه وحدة انتاجية تابعة لرياض سطيف سابقا، ثم مؤسسة مطاحن الحضنة شركة ذات أسهم تابعة لمجمع رياض سطيف، حيث حولت وحدة الرياض بالمسيلة إلى شركة في شكل مساهمة مطاحن الحضنة وهذا في 02 أكتوبر1997 على مساحة 30755م² منها 12555م² مغطاة.[1]

أسست الشركة التابعة "مطاحن الحضنة في 1997/10/01 (مستخلص محضر مجلس الإدارة رقم 06، جلسة يوم 1997.09.07، تحولت إلى شركة تابعة، شركة مساهمة بتاريخ 1997/10/01 بمبلغ رأس المال الاجتماعي 60.000.000 دج ابتداء من 1997/10/01، تم رفعه في 1998/04/30 إلى 479.000.000 دج وفي سنة 2007 بلغ 1.449.460.000دج.

خلال سنة 2016 أجري تقسيم جديد في الهيكل التنظيمي للمؤسسة الأم، واصبحت شركة مطاحن الحضنة بالمسيلة تابعة للشركة الفرعية حبوب قسنطينة.

2– الوحدات الانتاجية للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة

يتكون المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة من مطحنة واحدة حيث تم إنجازها من طرف الشركة التركية من نوع "(MOLINO)" مولينو وتاريخ بداية استغلالها سنة 2015 وتبلغ طاقتها الإنتاجية 3000 قنطار يوميا بتكلفة انجاز إجمالية قدرها 220.915.480.55 وارتفعت القدرة الإنتاجية بـ:242.202.253.51 دج.

[1] من الوثائق المقدمة من طرف المركب الصناعي التجاري الحضنة

يتكون المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة من مسمدة جديدة وقد تم إنجازها من طرف الشركة الايطالية من نوع "(Golfito)" قول فيطو وتاريخ بداية استغلالها سنة 1993 وتبلغ طاقتها الإنتاجية 4000 قنطار يوميا بتكلفة انجاز إجمالية قدرها 563.986.101.84 دج.

3-قدرات الشركة:

البطاقة الفنية للشركة التابعة:

الجدول رقم (2-1): يوضح بطاقة فنية للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة

بطاقة فنية للمركب الصناعي التجاري الحضنة	
قدرة الطحن	- 4.000 قنطار/ يوميا من القمح الصلب. - 1.500 / يوميا من القمح اللين.
قدرة الإنتاج	- 2.560 قنطار/ يوميا من السميد (سميد ممتاز ب:64%نسبة الاستخلاص) - 1.110 قنطار/ يوميا من الدقيق (دقيق خبز ب:74%نسبة استخلاص).
قدرة تخزين	- 125.000 قنطار: يوزع على قمح صلب ولين بالتساوي وهو كما يلي: • قمح صلب 62.500 قنطار. • قمح لين 62.500 قنطار.
طاقة الحمولة للمواد الأولية	حيث أن عدد الوحدات 19 وحدة والحمولة المقيدة 330 طن.
المنتجات بمختلف أنواعها	حسب إحصائيات سنة 2009 فهي كالآتي: السميد 199.283قنطار، الدقيق 209.629 قنطار، بقايا الطحن 189.004قنطار، العجائن الغذائية 531قنطار.
رقم الأعمال المنجز	خلال سنة 2017 بلغ رقم أعماله ما قيمته 2.938.000.000.58دج

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المركب الصناعي التجاري الحضنة.

4- وظائف الشركة:

- **الوظيفة الإدارية:** وهي وظيفة غير منتجة ولكنها ضرورية ولها من الأدوار ما يلي:
  - ضمان التسيير الإداري (سير الملفات، الاتصالات التوجيه.....إلخ).
  - ضمان التسيير المالي والمحاسبي (المالية، التسجيلات، التقييم.....إلخ).
  - ضمان النشاط المصالح التقنية والإنتاجية (الدراسات، التموين، صيانة التجهيزات، الإنتاج تسيير الملفات التقنية.....إلخ).
- **الوظيفة الإنتاجية:** تتمثل في الأدوار التالية:
  - تسجيل طلبات الزبائن وتحقيقها.

- بيع المنتجات التامة المتمثلة في السميد والفرينة والمنتجات الثانوية المتمثلة في النخالة والكسكسي.....إلخ.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لوحدة مطاحن الحضنة

إن الهيكل التنظيمي للوحدة ما هو إلا وسيلة للإعلام يمكننا من خلاله معرفة تقسيم العمل والتركيب السلمي الإداري من حيث تباين دوائر ومصالح وفروع الشركة وسنعرض أهم دوائر هذه الشركة وخصائصها والجدير بالذكر أن الهيكل التنظيمي للمؤسسة عرف بعض التغيرات وهذا أهم ما جاء فيه:

1 – رئيس المدير العام:

مكلف بإدارة جميع شؤون الوحدة والتنسيق بين مختلف المصالح المتواجدة بالوحدة وكذلك التنسيق بين الوحدة ومثيلاتها من نفس القطاع والاتصال بجميع السلطات المعنية بنشاط الوحدة ولهذا توكل له عدة مهام أهمها:

- ✓ الاتصال بكل السلطات المعنية بنشاط المؤسسة.
- ✓ يعتبر الواجهة الأولى للوحدة.
- ✓ التنسيق بين الوحدة وممثليها من نفس القطاع.
- ✓ يقوم بالربط بين جميع الدوائر.
- ✓ يقوم بإعلام الرئيس المدير العام بمركب الصناعي التجاري الحضنة بالحالة اليومية للمؤسسة.

وتنقسم المصالح التي تعمل مباشرة مع المدير العام للمركب الصناعي التجاري الحضنة إلى قسمين هما: قسم مهمته التنظيم والتسيير الداخلي "الهيكلي" للوحدة وقسم الإشراف على العمال والتسيير الإداري والمالي والمبيعات

أولاً: قسم التنظيم والتسيير الداخلي – الهيكلي – للوحدة: وتتوزع مهامه إلى النواحي التالية:

- **الأمانة العامة:** تابعة للمديرية العامة ومكلف بتسجيل البريد الصادر والوارد وطبع المراسلات الصادرة عن المديرية العامة.
- **مصلحة النوعية:** مكلف بنوعية الإنتاج وفقاً للمعايير المحددة سوآءا كانت هذه المعايير قانونية متمثلة في الكمية، تغليف أو معايير إنتاجية متمثلة في الجودة ومقدار المنافسة.
- **المحاسب:** يقوم بمساعدة المدير العام في الحسابات التي يقوم بها.

- **المستشار القانوني:** يقوم المدير العام باستشارته أو بمناقشته في القرارات التي سوف تصدرها المؤسسة وذلك لتفادي الوقوع في خطأ قانوني وهو المحامي لدى الشركة والمكلف بالمنازعات التي تدخل فيها الشركة سواء كانت بين الشركة وموردیها أو زبائنها أو داخل الوحدة.
- **مكتب مساعد الأمن والوقاية:** ومهمته حماية الشركة داخلياً وكذا الوقاية خاصة من ناحية الحرائق، السرقة وحركة مختلف وسائل النقل في الوحدة وحمايتها من مختلف الأخطار.

ثانياً: قسم الإشراف على العمال والتسيير الإداري والمالي والمبيعات:

وينقسم هذا القسم إلى ثلاث مديريات أساسية هي:

1) مديرية الاستغلال: وتنقسم بدورها إلى أربعة مصالح هي:

1.1. مصلحة التموين: ومن مهامها ما يلي:

- شراء الحبوب والمواد الأولية التي تدخل في عملية الإنتاج.
- تزويد مختلف المصالح والمديريات بالتجهيزات الخاصة بالتنظيم والإنتاج.

2.1. مصلحة الإنتاج: مهمتها خاصة بالعملية الإنتاجية الكاملة أي من دخول المادة الأولية إلى خروجها كمادة مصنعة مروراً بكل دورات العملية الإنتاجية وتهتم برسم وتنظيم مخطط الإنتاج وعمليات تنفيذه في ورشات الإنتاج والعمل على احترام كل مراحل الإنتاج وطرق تنفيذها محددة علمياً وتنقسم هذه المصلحة إلى مصنعين هما:

- **مصنع التحويل رقم (1):** يضم آلات تحويل القمح الصلب إلى سميد بطاقة إنتاجية قدرها 5000 قنطار خلال 24 ساعة.
- **مصنع التحويل رقم (2):** يضم آلات تحويل القمح الصلب واللين إلى دقيق وفرينة على الترتيب بطاقة إنتاجية 1500 قنطار من القمح الصلب و1500 قنطار من القمح اللين خلال 24 ساعة. كما أن هذه المصلحة تتفرع إلى ثلاث فروع:
  - ✓ فرع محاسبة المواد.
  - ✓ فرع الطحن والإنتاج.
  - ✓ فرع الشحن والتوظيف.

ويوجد تحت تصرف هذه المصلحة مخبر يعمل على متابعة النوعية المنتجة وكذا متابعة الوزن تبعاً للقانون كما تعمل على استمرارية الإنتاج وذلك بتخصيص أفواج عمل تعمل بالتناوب طيلة 24 ساعة ولهذا تعتبر من أهم المصالح.

3.1. مصلحة الصيانة: ويشغلها رئيس المصلحة ومهمته إصلاح العطب الخاص بآلات الإنتاج وتشغيل هذه الأجهزة 24 سا / 24 سا وتتفرع هذه المصلحة إلى:

- **فرع الإلكتروميكانيك والكهرباء:** ومهمته صيانة التجهيزات الكهربائية كالثلاجات والمكيفات.
- **فرع الميكانيك العام:** وهو فرع خاص بصيانة الآلات الطاحن والشاحنات.

4.1. مصلحة تسيير المخزونات: تتكفل بتخزين المواد الأولية والمنتجات ودورها الرئيسي هو تسجيل حركة المخزون والقيام بعمليات الجرد الشهرية والسنوية، وتتفرع إلى ثلاث فروع متمثلة في:

- فرع استقبال وتخزين الحبوب.
- فرع تسيير مخزون الأكياس.
- فرع تسيير قطع غيار والتجهيزات.

2) مديرية التسويق: وهي مديرية حديثة النشأة بعدما كانت مصلحة تابعة لمديرية الاستغلال وتشرف هذه المديرية على توزيع جميع المواد المنتجة عبر المراكز الموجودة تحت تصرفها (المسيلة، بوسعادة، عين الملح) كما لها نقاط بيع محلية.

3) مديرية الإدارة والمالية: وتنقسم هذه المديرية إلى ثلاث مصالح وهي كتالي:

1.3. مصلحة المحاسبة والمالية: تعتبر من أهم النشاطات حيث أن لها علاقة مع جميع المصالح الأخرى ويقع على عاتقها تسجيل كل العمليات المتعلقة بالنشاط التجاري مع الوحدات وتتفرع هذه المصلحة إلى:

- فرع المالية والصندوق.
- فرع المحاسبة العامة.
- فرع محاسبا المبيعات.
- فرع المحاسبات.

2.3. مصلحة الموارد البشرية: لها علاقة مباشرة مع العمال حيث تهتم بالشؤون الإدارية للعمال وكيفية تنظيم الموارد البشرية داخل الوحدة بكيفية تتماشى مع متطلبات العمل من أجل تكييف الوسط العمالي وذلك لإعطاء أكبر كفاءة، تتفرع هذه المصلحة إلى:

- فرع تسيير المستخدمين.
- فرع الخدمات الاجتماعية.

3.3. مصلحة الوسائل العامة: ومن أهم المهام التي تقوم بها هذه المصلحة مايلي:

- متابعة جميع الأشغال والترميمات التابعة للوحدة.
- المتابعة الميدانية للاستثمارات.
- مكتب الإعلام الآلي: ويعمل هذا المكتب بكل ما يتعلق بوسائل الإعلام الآلي ومتطلباته.

ويمكن توضيح هذه المديريات بمختلف مصالحها من خلال الشكل الموالي: [1]

[1] من الوثائق المقدمة من طرف المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة

الشكل رقم (2-1): يوضح الهيكل التنظيمي للمركب الصناعي التجاري الحضنة

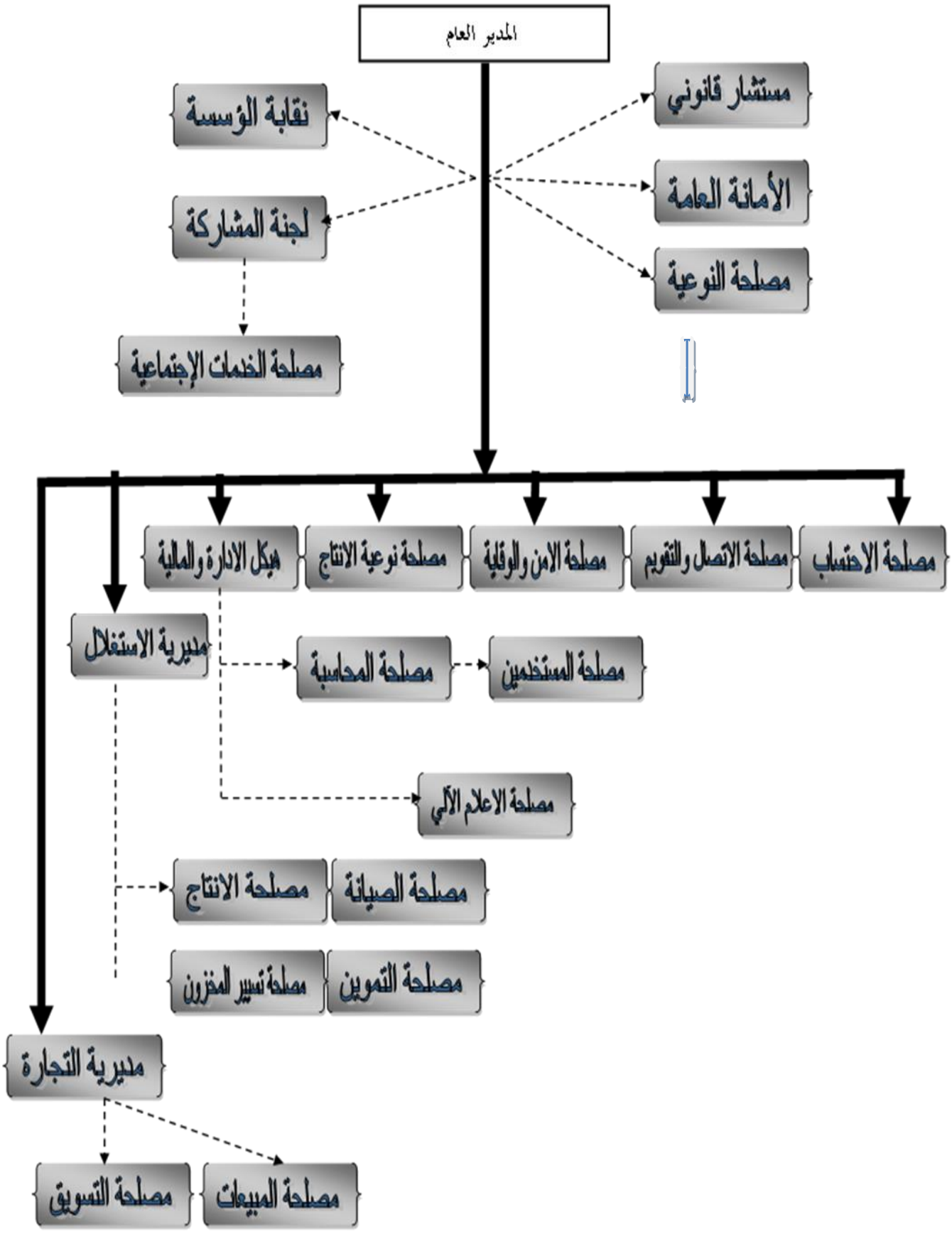

المطلب الثالث: أهداف المؤسسة وآفاقها المستقبلية

تنشط المؤسسة مطاحن الحضنة في بيئة تسودها منافسة قوية وشديدة من بين 24 منافس لها داخل تراب الولاية ولهذا فإن المؤسسة مطاحن الحضنة تسعى إلى تحقيق أهداف وآفاق مستقبلية أهمها:

- ✓ تعظيم الربح الناتج عن الفرق بين سعر البيع والتكلفة النهائية.
- ✓ زيادة الإنتاجية عن طريق الاستعمال الأمثل لوسائل الإنتاج وتحسين نوعيته.
- ✓ محاولة تقديم سلع ذات جودة عالية.
- ✓ التسيير الأحسن للموارد البشرية في المؤسسة.
- ✓ تمويل السوق المحلية بالمنتجات الوطنية.
- ✓ سد حاجيات المستهلك بمادتي السميد والفرينة.
- ✓ المساهمة في بناء وتطوير الاقتصاد الوطني.
- ✓ خلق جو تنافسي على مستوى الوحدة.
- ✓ الطموح إلى خلق جو تنافسي خارجي لزيادة كمية الإنتاج وتسويقه.
- ✓ محاولة كسب رضا الزبائن والحصول على ولائهم بأقل تكلفة وبجودة عالية.
- ✓ محاولة القضاء على المشاكل السائدة داخل المؤسسة مثلا: مشاكل الإنتاج، التوزيع والاتصال...الخ.
- ✓ الحصول على أفضل نقاط بيع داخل الولاية وخارجها.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية الخاصة بالمركب الصناعي التجاري الحضنة

سنحاول من خلال هذا المبحث عرض القوائم المالية الخاصة بالمركب الصناعي التجاري الحضنة والتي تخص هذه الدراسة، والتي تتمثل في جداول الأصول والخصوم بالإضافة إلى جداول حسابات النتائج وتحليلها بمؤشرات التوازن المالي والنسب المالية المتعارف عليها للسنة 2020 و2021.

المطلب الأول: عرض الميزانيات المالية وجدول حساب النتائج للمؤسسة محل الدراسة

أولا: عرض الميزانية المالية لسنة 2020 و2021 للمركب الصناعي التجاري الحضنة

تحتوي الميزانية على جانبين هوما جانب الأصول وجانب الخصوم فالأصول تتمثل في استخدامات الموارد المالية التي يجمعها المركب الصناعي التجاري الحضنة، بينما جانب الخصوم هو عبارة عن موارد مالية تكون تحت تصرف المؤسسة، لذي وجب علينا عرض الميزانية لسنة 2020 و2021 المقدمتان من طرف المركب الصناعي التجاري الحضنة.

1) جانب الأصول:

الجدول رقم (2-2): جانب الاصول من ميزانية المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة

ميـزانـــية الأصول		
السنة المالية 2021/2020		
	الأصول بالقيمة المحاسبية الصافية	
الأصـــــول	2020	2021
	المبلغ الصافي	المبلغ الصافي
اصول غيـر جـارية		
فارق بين الاقتناء / المنتوج الإيجابي أو السلبي		
تثبيتات معنوية	52.000,00	98.000,00
تثبـيتات عينـــية	1.755.888.543,11	1.679.611.286,36
أراضي	255.898.153,11	255.898.153,36
مباني	826.800.159,94	802.195.977,01
تثبيتات عينية أخرى	132.603.618,80	92.771.865,30
تثبيتات ممنوح امتيازها	110.000.000,00	139.289.647,75
تثبيتات يجري إنجازها		
تثبيـتات مـالية		
سندات موضوعة موضع معادلة		
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها		
سندات أخرى مثبتة		
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية	18.800,00	18.800,00
ضرائب مؤجلة على الأصل	16.094.490,24	20.221.578,08
مجموع الأصول غير الجارية	1.772.053.833,35	1.699.949.664,38
اصـــول جـارية		

مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	139.441.820,68	150.425.036,64
مخزون المواد الأولية واللوازم		
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة		
الزبائن	66.518.895,67	25.577.991,66
الضرائب ومشابهها	506.527,63	519.514,66
المدينون الأخرون	15.514.494,95	44.747.426,35
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة أخرى		
الموجـودات وما شابـهها		
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى		
الخزينة	1.108.406.978,54	943.756.758,90
مجموع الأصول الجارية	1.330.388.717,47	1.165.098.728,21
المجموع العام للأصول	3.102.442.550,82	2.865.048.392,59

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المحاسبية للمركب الصناعي التجاري الحضنة.

2) جانب الخصوم:

الجدول رقم (2-3): جانب الخصوم من الميزانية

ميـزانـــية الخـــصوم		
السنة المالية 2021/2020		
الخصوم	المبـــالغ بالقيمة المحاسبية الصافية	
	2020	2021
رؤوس الأموال الخاصة		
راس مال تم إصداره	25.000.000,00	25.000.000,00
راس مال غير مستعان به	2.500.000,00	2.500.000,00
علاوات إحتياطات-إحتياطات مدمجة		

1		
فارق إعادة التقييم		
فارق المعادلة (1)		
نتيجة صافية / نتيجة صافية حصة المجمع (1)	356.201.443,13	279.626.113.38
رؤوس الأموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد		
حصة الشركة المدمجة (1)		
حصة ذوي الأقلية (1)		
الروابط بين الوحدات	**2.251.903.643,85**	**2.115.234.948,98**
المجموع 1	**2.608.105.086,98**	**2.394.861.062,36**
الخصوم غير الجارية		
قروض وديون مالية		
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)	15.800.369,46	19.368.613,69
ديون أخرى غير جارية		
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا	74.646.002,73	96.189.899,48
المجموع الخصوم غير الجارية 2	**90.446.372,19**	**115.558.513,77**
الخصوم الجارية		
موردون وحسابات ملحقة	73.933.918,84	24.360.722,74
ضرائب	366.892,00	631.592,00
ديون أخرى	329.590.280,81	329.636.502,32
خزينة الخصوم		
المجموع الخصوم الجارية 3	**403.891.091,65**	**354.628.502,32**
مجموع عام للخصوم	**3.102.442.550,82**	**2.865.048.392,59**

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق لمركب الصناعي التجاري الحضنة.

نقوم بإعداد الميزانية المالية المختصرة كل من سنة 2020 2021، بغية تسهيل عملية التحليل والمقارنة بين مختلف العناصر.

3) الميزانية المالية المختصرة للسنة 2020 [1]

الجدول رقم (2-4): الميزانية المالية المختصرة للسنة 2020

الاصول	المبالغ	النسبة%	الخصوم	المبالغ	النسبة%
اصول غير جارية	**1.772.053.833,35**	%57,11	**الأموال الدائمة**	**2.698.551.459,17**	%86,98
اصول جارية			رؤوس الأموال	2.608.105.086,98	%84,07
مخزونات ومنتجات	139.441.820,68	%4.49	الخاصة		
قيد التنفيذ			**الخصوم غير**		
حسابات دائنة			**الجارية**		
واستخدامات مماثلة			ديون طويلة الاجل	90.446.372,19	%2,91
الزبائن	66.518.895,67	%2,14			
المدينون الأخرون	15.514.494,95	%0,50	**الخصوم الجارية**		
الضرائب ومشابهها	506.527,63	%0,02	ديون قصيرة الاجل	403.891.091,65	%13,02
قيم الخزينة	1.108.406.978,54	%35,73			
مجموع الاصول	**3.102.442.550,82**	**%100**	**مجموع الخصوم**	**3.102.442.550,82**	**%100**

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المركب الصناعي التجاري الحضنة.

4) التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لسنة 2020:

الشكل رقم (2-2): التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لسنة 2020

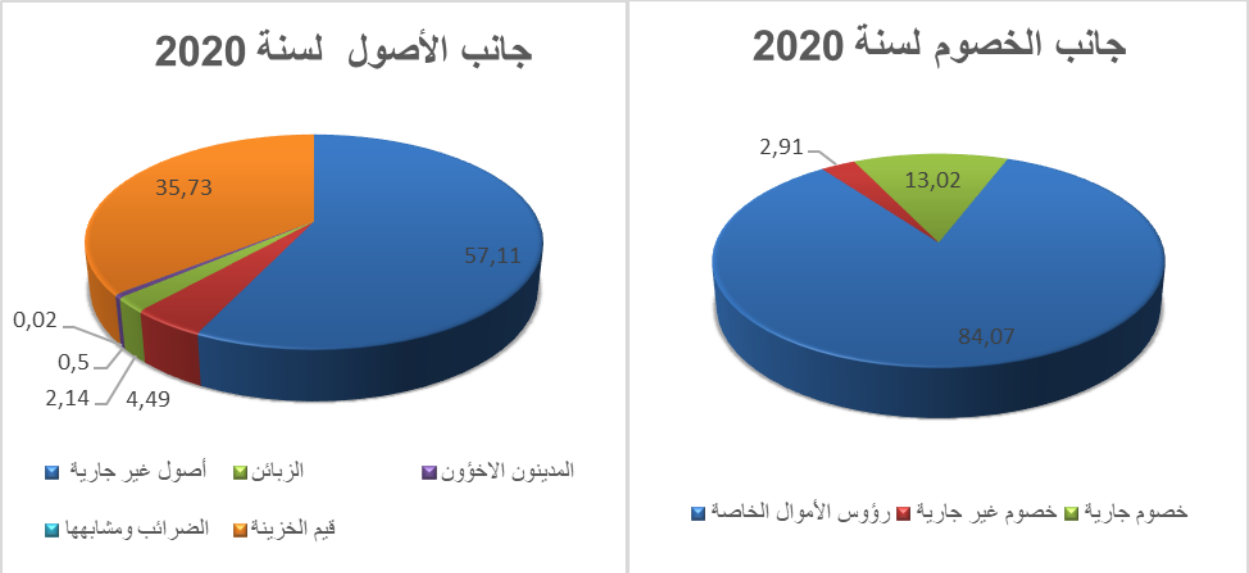

[1] من الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على الميزانية المالية المختصرة لسنة 2020.

من خلال الميزانية المالية لسنة 2020 للمركب الصناعي التجاري الحضنة يتبين أن المركب تعتمد على الأصول غير الجارية إذ تتمثل بنسبة 57,11% من مجموع الأصول، وهذه نسبة كبيرة، بينما مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ تمثل نسبة 4,49% والزبائن تمثل نسبة 2,14% وتليهما على التوالي كل من المدينون الاخرون بـ: 0.05%، وضرائب ومشابهها 0,02% وقيم الخزينة بـ: 35,73%.

بينما في جانب الخصوم للمركب الصناعي التجاري الحضنة لسنة 2020 فإن رؤوس الأموال الخاصة تمثل 84,07% من مجموع الخصوم وهي نسبة جيدة للمركب، بينما كان حجم الخصوم غير الجارية (ديون طويلة الأجل) تمثل 2,91% وهي نسبة ضئيلة جدا، بالإضافة إلى حجم الخصوم الجارية والذي يمثل نسبة تقدر: 13,02% من مجموع الخصوم.

5) الميزانية المالية المختصرة للسنة 2021: [1]

الجدول رقم (2-5): الميزانية المالية المختصرة للسنة 2021

الاصول	المبالغ	النسبة%	الخصوم	المبالغ	النسبة%
اصول غير جارية	1.699.949.664,38	%59.33	**الاموال الدائمة**	2.510.419.576,13	%87,62
			رؤوس الأموال الخاصة	2.394.861.062,36	%83,59
اصول جارية			**خصوم غير الجارية**		
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	150.425.036,64	%5,25	ديون طويلة الاجل	115.558.513,77	%4,03
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة			**خصوم الجارية**		
الزبائن	25.577.991,66	%0,89	ديون قصيرة الاجل	354.628.817,06	%12,38
المدينون الأخرون	44.747.426,35	%1,65			
الضرائب وما شابهها	519.514,66	%0.02			
قيم الخزينة	943.756.758,90	%32,93			
مجموع الاصول	2.865.048.392,59	**%100**	**مجموع الخصوم**	2.865.048.392,59	**%100**

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف للمركب الصناعي التجاري الحضنة.

6) التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لسنة 2021:

الشكل رقم (2-3): التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لسنة 2021

[1] من الوثائق المقدمة من طرف المركب الصناعي التجاري الحضنة.

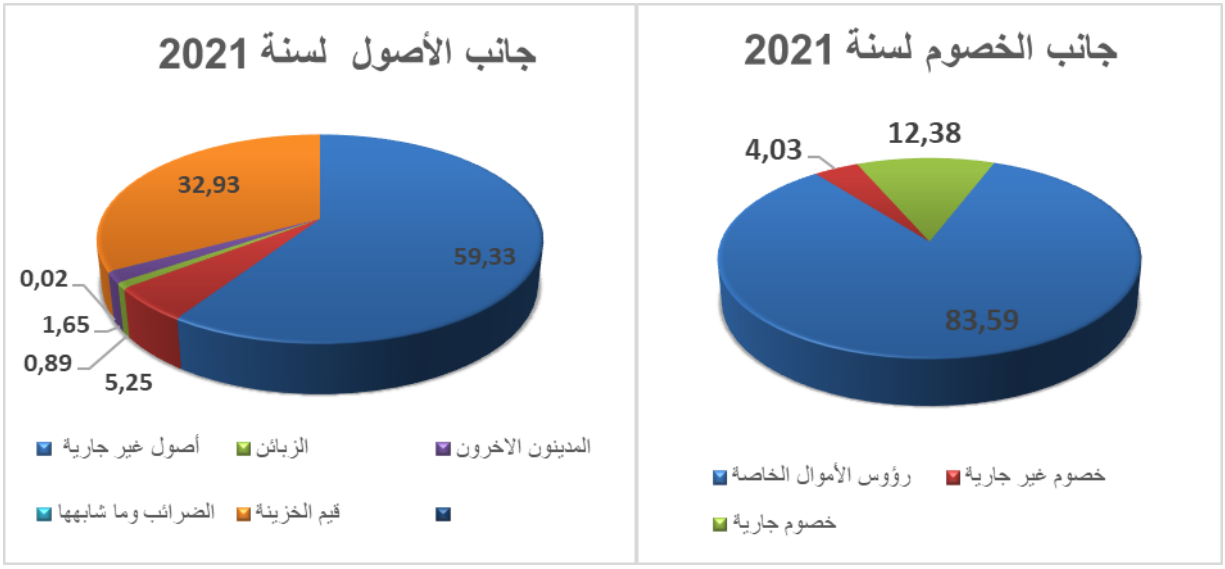

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على الميزانية المالية المختصرة لسنة 2021.

من خلال الميزانية المالية لسنة 2021، يلاحظ أن المركب الصناعي التجاري الحضنة يعتمد بشكل كبير على الأصول غير الجارية إذ تتمثل بنسبة 59,33% من مجموع الأصول وهي في تزايد مستمر مقارنة بسنة السابقة والتي كانت تمثل النسبة فيها57,11%، مما يدل على أن المركب يعتمد اعتمادا كليا على الاصول غير جارية، بينما انخفضت المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ عن السنة السابقة لها وقدرة نسبة لهذه السنة بـ: 5,25%، كما أن نسبة الزبائن تراجعت إلى 0,89% إذا ما تم مقارنتها بسنة 2020 والتي كانت تمثل 2,14% وتليهما على التوالي كل من المدينون الاخرون والتي زادت نسبتها عن السنة السابقة بنسبة تقدر بـ: 1,15%، وضرائب ومشابهها بقيت على حالها بـ: 0,02% وقيم الخزينة قدرة بـ: 32,93%.

بينما في جانب الخصوم للمركب الصناعي التجاري الحصنة لسنة 2021 فإن رؤوس الأموال الخاصة تمثل 83,59% من مجموع الخصوم وهذا يدل على انخفاض حجم راس المال المركب الصناعي التجاري مقارنا بسنة 2020 والذي كان يقدر بـ: 84,07%، وهذا الانخفاض يقدر بنسبة 0,48% يصاحبه ارتفاع في حجم الاصول الجارية والذي يمثل: 2,22% من مجموع الخصوم.

كلما ارتفع حجم رؤوس الأموال الخاصة او انخفض يصاحبه تغير في مجموع الخصوم الجارية والغير جارية ففي سنة 2020 كانت نسبة رؤوس الأموال الخاصة تمثل 84,07% من مجموع الخصوم، بينما كانت نسبة الخصوم الغير الجارية تمثل 2,91% والخصوم الجارية 13,02% من مجموع الخصوم، وفي سنة 2021 انخفضت نسبة رؤوس الأموال الخاصة لتمثل 83,59% من مجموع الخصوم ونَجر عليها ارتفاع في حجم الأصول الغير الجارية والذي يمثل: 59,33% من مجموع الخصوم.

ثانيا: عرض جدول حساب النتائج لسنة 2020 و 2021 للمركب الصناعي التجاري الحضنة

عن طريق جدول حسابات النتائج يتضح لنا مختلف التكاليف والإيرادات المتحصل عليها خلال السنوات المالية التي قامت بها المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة، والجدول الموالي يوضح كافة العمليات التي قام بها المركب الصناعي في كل من سنة 2020 و2021 وهو كتالي:

الجدول رقم (2-6): جدول حسابات النتائج للمركب الصناعي التجاري الحضنة

وحدة القياس: دينار جزائري

جدول حسابات النتائج للمركب الصناعي التجاري مطاحن الحضنة بالمسيلة		
السنة المالية 2021/2020		
التعيين	المبلغ	
	2020	2021
رقم الأعمال	5 798 372.58	24 623 147.82
تغير في المخزون	9 908 255.68	2 517 478,87
الانتاج المثبت	--	--
اعانات الاستغلال	92 549 338.70	88 844 576.18
انتاج السنة المالية	**3 335 930 531.18**	**3 154 349 443.91**
المشتريات المستهلكة	2 590 916 654.95	2 385 275 400.02
الخدمات والخدمات الخارجية الاخرى	69 326 448.73	83 380 482.92
استهلاك السنة المالية	**2 660 243 103.68**	**2 468 655 882.94**
القيمة المضافة للاستغلال	**675 687 427.50**	**685 693 560.97**
أعباء المستخدمين	250 445 228.55	240 062 050.84
الضرائب والرسوم والمدفوعات	5 532 370.54	55 359 258.78
الفائض الاجمالي للاستغلال	**419 699 828.41**	**390 272 251.35**
المنتوجات العملياتية الأخرى	4 239 010.84	3 791 249.61
الاعباء العملياتية الاخرى	-529 000.31	17 829 634.87
مخصصات الاهتلاك والمؤونات	75 628 321.28	106 251 698.62
خسائر القيمة	10 372 176.96	9 085 102.30

النتيجة العملياتية	**358 153 694.62**	**279 067 269.77**
المنتوجات المالية	344 937.25	--
الأعباء المالية	--	--
النتيجة المالية	**344 937.25**	--
النتيجة العادية قبل الضرائب	**358 498 631.87**	**279 067 269.77**
الضرائب الواجب دفعها عن النتيجة العادية	--	--
الضرائب المؤجلة عن النتيجة العادية	2 297 188.74	558 843.61
مجموع منتجات الانشطة العادية	**3 350 886 656.23**	**3 167 225 795.82**
مجموع أعباء الأنشطة العادية	**2 994 685 213.10**	**2 887 599 682.44**
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**356 201 443.13**	**279 626 113.38**
العناصر غير العادية للمنتجات	--	--
العناصر غير العادية للأعباء	--	--
النتيجة الصافية للسنة المالية	**356 201 443.13**	**279 626 113.38**

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف للمركب الصناعي التجاري الحضنة.

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية المستخدمة المركب الصناعي

من أجل إعطاء صورة واضحة عن وضعية المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة يتطلب تحليل مؤشر التوازن المالي من خلال دراسة رأس المال العامل، الاحتياج في رأس المال العامل والخزينة، فالميزانية المالية المختصرة لا تعطي دراسة واضحة لوضعية المركب، لذالك وجب دراسة العناصر التالية اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المركب الصناعي.

1)مؤشرات التوازن المالي :

❖ **رأس مال العامل:** من خلال الميزانيات المالية المختصرة نقوم بحساب راس مال العامل للمركب خلال السنتين 2020 و2021 من اجل معرفة ما إذا كانت المركب الصناعي مستقرة ماليا او لا.

سنقوم بحساب راس مال العامل من اعلى وأسفل الميزانيات خلال سنة 2020 و2021 كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-7): حساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية واسفلها

البيان / السنوات	2020	2021
حساب رأس مال العامل من أعلى الميزانية		
الأموال الدائمة –	-2.698.551.459,17	-2.510.419.575,53
أصول ثابتة	1.772.053.833,35	1.699.949.664,38
رأس مال العامل من اعلى الميزانية	**926.497.625,82 =**	**810.469.911,15 =**
حساب رأس مال العامل من أسفل الميزانية		
الأصول الجارية –	-1.330.388.717,47	-1.165.098.728,21
ديون قصيرة الاجل	403.891.091,65	354.628.817,06
رأس مال العامل من أسفل الميزانية	**926.497.625,82 =**	**810.469.911,15 =**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمركب الصناعي التجاري الحضنة.

من خلال النتائج المتوصل اليها تبين أن رأس المال العامل من اعلى الميزانية واسفلها لسنة 2020 موجب، وهذا يدل على مقدرة المركب الصناعي التجاري الحضنة أي أن الأموال الدائمة لمطاحن الحضنة أقل من أصول غير جارية، والاصول الجارية أكبر من ديون قصيرة الأجل وبتالي فهي تتمتع بسيولة جيدة.

كما انه عند حساب راس مال العامل في سنة 2020 من اعلى الميزانية واسفلها ظهر موجب، وهذا يدل على مقدرة المركب الصناعي التجاري الحضنة على تغطية راس مال العامل، أي أن الأموال الدائمة للمؤسسة أكبر من أصول غير جارية، والاصول الجارية أكبر من ديون قصيرة الأجل وبتالي فهي تتمتع بسيولة جيدة.

من خلال العمليات التي تم القيام بها في سنة 2020 و2021 نجد أن الأموال الدائمة قامت بتغطية جميع الأصول الثابتة مع وجود هامش أمان يمكن استخدامه لتغطية العجز على مستوى دورة الاستغلال. وبما ان $FR_L > 0$ هذا يعني ان المركب الصناعي التجاري الحضنة متوازن ماليا على المدى الطويل.

❖ **احتياجات رأس المال العامل**

الجدول رقم (2-8): حساب احتياجات رأس المال العامل

البيان / السنوات	2020	2021
(أصول جارية - قيم الخزينة)	1.330.388.717,47 1.108.406.978,54-	1.165.098.728,21 943.756.758,90 -
النتيجة (1)	**221.981.738,93=**	**221.341.969,31**
(خصوم جارية - مستحقات فورية)	00-403.891.091,65	00-354.628.817,06
النتيجة (2)	**403.891.091,65**	**354.628.817,06**
احتياجات رأس مال العامل (1-2)	**(-181.909.352,72)**	**(-133.286.847,75)**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمركب الصناعي التجاري الحضنة.

إن احتياجات رأس المال العامل في سنة 2020 و2021 سالبة، حيث انها سجلت في سنة 2020 قيمته بالسالب قدرها: (181.909.352,72-)، اما في سنة 2021 فقد إنخفضت القيمة السالبة لتصل إلى (133.286.847,75-)، مما يدل على عدم قدرة المركب الصناعي التجاري الحضنة في تغطية احتياجات راس مال العامل رغم إنخفاض القيمة السالبة لاحتياجات رأس مال العامل، وعدم قدرته على سداد ديونه في الأجل القصيرة، وصعوبة الاعتماد على أصوله المتداولة.

المركب الصناعي التجاري مطاحن الحضنة في حالة عجز ولن تستطيع تغطية احتياجاته في الأجل القصير وهذا يدل على عدم وجود سيولة كافية لتسديد نفقاته في الأجل المحدد.

❖ **حساب رؤوس أموال العامل**

- **حساب راس مال العامل الخاص**

الجدول رقم (2-9): حساب رأس مال العامل الخاص

البيان	2020	2021
1- الأموال الخاصة	2.608.105.086,98	2.394.861.062,36
2- الأصول الثابتة	1.772.053.833,35	1.699.949.664,38
راس مال العامل الخاص (1-2)	**836.051.253,63**	**694.911.397,98**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمركب الصناعي التجاري الحضنة.

من خلال جدول حساب رأس مال العامل الخاص يلاحظ أن راس مال العامل في سنة 2020 و2021 موجب وهذا يدل على مقدرة المركب الصناعي التجاري الحضنة على تمويل أصوله الجارية دون الإعتماد على موارد أخرى من موارده، على الرغم من الإنخفاض في قيمة رأس مال العامل الخاص من 836.051.253,63 في سنة 2020 إلى 694.911.397,98 خلال سنة 2021.

- **حساب رأس مال العامل الإجمالي**

الجدول رقم (2-10): حساب رأس مال العامل الإجمالي

البيان	2020	2021
راس مال العامل الإجمالي= مجموع الأصول المتداولة	1.330.388.717,47	1.165.098.728,21
راس مال العامل الإجمالي	**1.330.388.717,47**	**1.165.098.728,21**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمركب الصناعي التجاري الحضنة.

رغم الإنخفاض في قيمة رأس مال العامل الإجمالي من سنة 2020 إلى سنة 2021، إلا أن رأس مال العامل الإجمالي بقي موجب وهذا ما يدل على أن المركب الصناعي التجاري الحضنة لديه السيولة الكافية والجيدة والقادرة على تلبية إحتياجاته المختلفة.

- **حساب رأس مال العامل الأجنبي (الخارجي)**

الجدول رقم (2-11): حساب رأس مال العامل الأجنبي (الخارجي)

البيان	2020	2021
1- ديون طويلة الأجل	90.446.372,19	115.558.513,77
2- ديون قصيرة الأجل	403.891.091,65	354.628.817,06
راس مال العامل الأجنبي= مجموع الديون (1+2)	**494.337.463,84**	**470.187.330,83**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمركب الصناعي التجاري الحضنة.

من خلال جدول حساب راس مال العامل الأجنبي (الخارجي) يلاحظ أن هنالك انخفاض طفيف في رأس مال العامل الأجنبي، فقد إنخفض المبلغ من 494.337.463,84 خلال سنة 2020 إلى 470.187.330,83 في سنة 2021، ورغم هذا الإنخفاض إلى أن المبلغ بقي موجب وهذا ما يدل على

إعتماد المركب الصناعي التجاري الحضنة على تمويل نشاطاته من خلال ديونه طويلة الأجل وقصيرة الأجل بشكل كبير.

❖ **حساب الخزينة:** تتمثل الخزينة في الأموال السائلة الموجودة تحت تصرف المركب، وهي تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي لأن رأس المال العامل يبقى مفهوم نظري لقدرة المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة على السداد، ويتم حساب الخزينة بطريقتين من خلال الطريقة المباشرة أو من خلال رأس المال العامل.

الطريقة 01: الخزينة= القيم الجاهزة (خزينة الأصول) – سلفات مصرفية (خزينة الخصوم)

الطريقة 02: الخزينة= رأس المال العامل– احتياجات رأس مال العامل

الجدول رقم (2–12): حساب الخزينة

البيان		2020	2021
الطريقة الأولى	1– القيم الجاهزة	1.108.406.978,54	943.756.758,90
	2– سلفات مصرفية	00	00
	الخزينة= (1–2)	**1.108.406.978,54**	**943.756.758,90**
الطريقة الثانية	1– رأس المال العامل	926.497.625,82	810.469.911,15
	2– احتياجات رأس مال العامل	(–181.909.352,72)	(–133.286.847,75)
	الخزينة= (1–2)	**1.108.406.978,54**	**943.756.758,90**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمركب الصناعي التجاري الحضنة.

من خلال جدول حساب الخزينة يلاحظ أن الخزينة موجبة في سنة 2020 و2021، ولقد كانت قيمة الخزينة في سنة 2020 تقدر بـ: 1.108.406.978,54، لتنخفض في سنة 2021 إلى 943.756.758,90، وهذا بسبب انخفاض راس مال العامل وزيادة احتياجات الدورة مقارنة برأس مال العامل المحقق، وعلى الرغم من هذا الإنخفاض في الخزينة إلى انا المركب الصناعي التجاري الحضنة لم يلجأ إلى السلفات المصرفية فهي تظهر فارغة أي لا توجد ديون على المركب في سنة 2020 و2021.

2)تحليل النسب المالية للمركب الصناعي التجاري الحضنة

تعتبر النسب المالية إحدى طرق التحليل الأكثر استعمالا بسبب سهولة تطبيقها وتعدد الأغراض التي تحققها بحيث تقدم معلومات للمستفيد في اتخاذ القرارات، وتقدم معلومات عن المركب تفيد في تقييم سلوكيات

الإدارة ومهاراتها ومراكز الربحية كون ان القيم النسبية تعد أساس المعلومات المفصح عنها بالتقارير المالية، حيث سيتم دراسة مجموعة من النسب للمساعدة في عملية التدقيق المالي للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة.

1.2 النسب المالية المستخدمة في تحليل ميزانيات المركب الصناعي التجاري الحضنة:

هناك العديد من النسب المالية المستعملة في تحليل القوائم المالية للمركب الصناعي التجاري الحضنة نذكر منها ماهو متعلق بدراستنا كما مايلي:

- **نسبة السيولة:** نسب السيولة تهدف إلى تحليل وتقييم رأس المال العامل والتعرف على درجة سيولة المركب الصناعي التجاري الحضنة على المدى القصير، وهي تتضمن النسب التالي:

- **نسبة السيولة المتداولة (العامة):** وهي تساوي **الأصول الجارية/ الخصوم الجارية**

الجدول رقم (2-13): نسبة السيولة المتداولة (العامة)

البيان	2020	2021
1 الاصول الجارية	1.330.388.717,47	1.165.098.728,21
2 الخصوم الجارية (قروض ق أجل)	403.891.091,65	354.628.817,06
نسبة السيولة المتداولة (2/1)	**%3,29**	**%3,28**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمركب الصناعي التجاري الحضنة.

تمثل نسبة السيولة المتداولة قدرة المركب على تسديد ديونه قصيرة الأجل بالإعتماد على أصوله المتداولة، حيث يلاحظ أن نسب السيولة المتداولة قد حققت نسب أكبر من 100% في سنة 2020 و2021 على الرغم من الانخفاض الطفيف في النسبة، فقد كانت السنة في سنة 2020 تقدر بـ: 329% وفي سنة 2021 قدرة النسبة بـ: 328%، ومنه يمكن أن نستنتج أن المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة بعيد كل البعد عن خطر مواجهة الديون قصيرة الأجل دون اللجوء إلى الأصول الثابتة.

- **نسب السيولة السريعة:** وهي تساوي **الاصول الجارية – قيم الاستغلال ÷ الالتزامات المتداولة**، كما هي موضحة في الشكل التالي:

الجدول رقم (2-14): نسب السيولة السريعة

البيان	2020	2021

1- الاصول الجارية	**1.330.388.717,47**	1.165.098.728,21
2- قيم للإستغلال	139.441.820,68	150.425.036,64
(2-1)	**1.190.946.896,79**	**1.014.673.691,57**
3- الالتزامات المتداولة	403.891.091,65	354.628.817,06
السيولة السريعة (1-2) ÷ 3	**%2,95**	**%2,86**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمركب الصناعي التجاري الحضنة.

إن نسب السيولة السريعة تعتبر أكثر دلالة عن سابقتها (نسبة السيولة المتداولة)، فيتم الإستغناء عن قيم الإستغلال بسبب صعوبة تحويل المخزونات إلى سيولة بسرعة في بعض الأحيان، حيث يلاحظ من جدول نسب السيولة السريعة أن النسب قد قدرة بـ: 295% و286% على التوالي، وهي نسبة جيدة وتجاوزت النسبة القانونية والمقدرة بـ: 1% خلال سنة 2020 و2021، مما يدل على أن المركب الصناعي التجاري الحضنة يستطيع مواجهة التزاماته قصيرة الأجل عن طريق القيم المحققة والقيم الجاهزة دون الحاجة إلى اللجوء للمخزونات.

- **نسبة السيولة النقدية (الجاهزة):**

الجدول رقم (2-15): نسبة السيولة النقدية (الجاهزة)

البيان	2020	2021
1- قيم الخزينة (القيم الجاهزة)	1.108.406.978,54	943.756.758,90
2- الالتزامات المتداولة (خصوم جارية)	403.891.091,65	354.628.817,06
نسبة السيولة النقدية (الجاهزة) = 1÷2	**%2,74**	**%2,66**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمركب الصناعي التجاري الحضنة.

من خلال الجدول الخاص بنسب السيولة النقدية (الجاهزة) يلاحظ أن المركب الصناعي التجاري الحضنة لديه السيولة الكافية لمواجهة الديون قصيرة الأجل فقد كانت النسب تمثل 274% و266%، حيث توضح نسبة السيولة النقدية (الجاهزة) قدرة المركب الصناعي التجاري الحضنة على تسديد ديونه قصيرة الأجل، من خلال استعمال السيولة النقدية (الجاهزة) فقط.

- **نسب التمويل والإستقلالية المالية:**

- **نسبة التمويل الدائم:**

الجدول رقم (2-16): حساب نسبة التمويل الدائم

البيان	2020	2021
1- الأموال الدائمة	2.698.551.459,17	2.510.419.576,13
2- الأصول الثابتة	1.772.053.833,35	1.699.949.664,38
نسبة التمويل الدائم (2/1)	**%1,52**	**%1,47**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمركب الصناعي التجاري الحضنة.

إن نسب التمويل الدائم المالية أكبر من الواحد وهذا يدل على أن الأموال الدائمة غطت كل الأصول الثابتة الخاصة بالمركب الصناعي التجاري الحضنة مع وجود هامش أمان، ففي سنة 2020 كانت نسبة التمويل الدائم 1,52%، اما في سنة 2021، أصبحت النسبية 1,47%، فقد انخفضت النسبة بمقدار 0,05%، وهذا راجع لعدم التسيير الجيد للنتائج المحققة أو عمد تسيير أصولها بشكل المطلوب.

- **نسب التمويل الذاتي:**

الجدول رقم (2-17): حساب نسب التمويل الذاتي

البيان	2020	2021
1- الأموال الخاصة	2.608.105.086,98	2.394.861.062,36
2- الأصول الثابتة	1.772.053.833,35	1.699.949.664,38
نسبة التمويل الذاتي (2/1)	**%1,47**	**%1,41**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمركب الصناعي التجاري الحضنة.

من خلال الجدول والخاص بنسبة التمويل الذاتي يلاحظ أن النسب المحققة أكبر من الواحد، مما يدل على الإستقلالية المالية للمركب الصناعي التجاري الحضنة وهو مؤشر إيجابي على مدى إعتماد المركب في تمويل استثماراته بإمكانياته الخاصة على الرغم من الإنخفاض البسيط، فقد كانت النسب 1,47% و1,41% على التوالي خلال سنة 2020 و2021.

- **نسبة الإستقلالية المالية:**

الجدول رقم (2-18): حساب نسب الاستقلالية المالية

البيان	2020	2021
1- الأموال الخاصة	2.608.105.086,98	2.394.861.062,36
2- مجموع الديون	494.337.463,84	470.187.330,83

نسبة الاستقلالية المالية (2/1)	**%5,27**	**%5,09**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمركب الصناعي التجاري الحضنة.

تمثل نسبة الإستقلالية المالية للمركب الصناعي التجاري الحضنة 5,27% و5,09% خلال سنة 2020 و2021 على التوالي، وهي نسب أكبر من الواحد وتعتبر جيدة للمركب الصناعي، مما يدل على تسديد المركب لديون في الوقت المناسب ولا يعاني من أي مشاكل في سداد ديون،

على الرغم من انخفاض نسبة الإستقلالية المالية في سنة 2021 الا انها لاتزال أكبر من الواحد ويرجع هذا إلا انخفاض كل من الأموال الخاصة ومجموع الديون.

- **نسبة التمويل الخارجي:**

الجدول رقم (2-19): حساب نسب التمويل الخارجي

البيان	2020	2021
1- مجموع الديون	494.337.463,84	470.187.330,83
2- مجموع الخصوم	3.102.442.550,82	2.865.048.392,59
نسبة التمويل الخارجي (2/1)	**%0,15**	**%0,16**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمركب الصناعي التجاري الحضنة.

المبحث الثالث: دور التدقيق المالي في تحسين الأداء المالي للمركب الصناعي التجاري الحضنة

من خلال الوثائق التي تم الحصول عليها من طرف المركب الصناعي التجاري الحضنة سوف نقوم في هذا المبحث بالقيام بتنفيذ برنامج التدقيق لسنة 2020 و2021 والمقارنة بينهما.

المطلب الأول: التدقيق المالي بالمركب الصناعي التجاري الحضنة

من اجل القيام بتنفيذ برنامج التدقيق لسنة 2020 و2021، قام المدقق المالي بالعميات التالية:

أولا: الإجراءات التمهيدية والميدانية لعملية التدقيق

- **الإجراءات التمهيدية:**

الجدول رقم (2-20): يوضح الإجراءات التمهيدية لعملية التدقيق

الإجراءات التمهيدية لعملية التدقيق	
	من اجل قيام المدقق المالي بعملية التدقيق يجب عليه تسجيل مهمة التدقيق في مرجع تحت رقم: 06/ المدقق (كما هو في الجدول رقم: 2-21) لسنة 2020 و2021. حيث

اولا: وضع خطة العمل	تتضمن خطة العمل المراحل التالية: - الاتصال بريس المصلحة، التعرف على اعمال المركب والاطلاع على تقاريره السابقة، تحديد الأهداف المرجوة من عملية التدقيق، القيام بفحص ومعاينة الوثائق والسجلات والتأكد من التسجيلات والعمليات المنجزة خلال تلك الفترة، واخيرا تحرير التقرير المناسب عن الوضعية الخاصة بالمركب لصناعي التجاري الحضنة.
ثانيا: أهداف عملية التدقيق وموضوعها	تهتم هذه المرحلة بكل نشاطات المركب الصناعي مما يتطلب من المدقق المالي فحص ومراقبة العمليات الخاصة به، ومن بين المهام مالي: - التأكد من ضمان تسليم المادة الأولية والأوراق الخاصة بأوزانها (اوراق العبور) وضمان أوراق الطحن، بالإضافة إلى ضمان وجود دفاتر العمليات المختلفة التي يقوم بها المركب والتنازلات بين الوحدات وحركة المواد...إلخ.
ثالثا: الإطلاع على التقارير السابقة	وتنقسم هذه المرحلة إلى: • **التدقيق الداخلي للمركب الصناعي التجاري الحضنة:** بناء على التقارير المنجزة لسنوات السابقة يمكن تلخيص اهم النتائج المتوصل لها في: فائض الانتاج وهو فائض القمح للمادة الأولية، مطابقة مقاييس الإنتاج المحفوظة، الحرص على تنظيف الوسائل والعتاد والآلات بشكل مستمر، هذه النقائص اخذت بعين الإعتبار، اعداد مخطط التكوين لعمال الإنتاج، ضمان التموين من المادة الأولية الجيدة لرفع نسبة استخلاص السميد للحصول على نوعية جيدة. • **التدقيق الداخلي للمؤسسة الفرعية:** بناء على التقارير المنجزة على مستوى مصلحة الإنتاج للمركب لسنوات السابقة نجد: اوصي بتنظيف الآلات وهذا الفارق الذي أشار إليه المدقق المالي بأحسن نوعية، الغياب التام لرأي المدقق المالي حول وضعية النشاط، هذه النقائص اخذت بعين الإعتبار، احترام مخطط التكوين، لا يوجد تدقيق الخارجي وتدقيق محافظ الحسابات وكذلك تدقيق الخبرة غير موجود.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف للمركب الصناعي التجاري الحضنة.

- **الاجراءات الميدانية لعملية التدقيق:**

الجدول رقم (2-21): يوضح الإجراءات التمهيدية لعملية التدقيق

الإجراءات الميدانية لعملية التدقيق	
اولا: العينات المختارة	قام المدقق المالي بمجموعة من العمليات على مستوى عدة مصالح داخل المركب الصناعي ومن اهم هذه العمليات والتي تخص تحسين الأداء المالي وهي كتالي: استلام وصلات المواد الأولية واوزانها ودفاتر دخول القمح (الصلب واللين)، بالاضافة إلى الكشوفات المالية والخاصة بـ: دفتر الإنتاج والمبيعات، حركة المواد الأولية ودفاتر الجرد...إلخ.
ثانيا: الوثائق التي تم معاينتها	وتتمثل هذه الوثائق في: وصل الأوزان ووصل العبور لسنة المراد تدقيق فيها، دفاتر الدخول والإنتاج، التحويلات التي حدثت خلال السنة، بالاضافة إلى محاضر الجرد ومحاضر حركة المواد الأولية المستخدمة في العملية الإنتاجية...إلخ
ثالثا: مرحلة الفحص والتدقيق لمختلف الوثائق	وتم في هذه المرحلة التدقيق الجيد على كل من: وصل الاستلام لمادة القمح (الصلب واللين)، مقارنة وتدقيق دفاتر الدخول للمواد الأولية مع وصل الاستلام، تدقيق اوراق الطحن لسنة المدقق فيها، مراقبة دفاتر الإنتاج مع اوراق الطحن، مراقبة التحويلات مع دفاتر التنزيلات، تدقيق جداول حركة المواد.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف للمركب الصناعي التجاري الحضنة.

ثانيا: الإجراءات النهائية لعملية التدقيق المالي

بعد القيام بالإجراءات التمهيدية لعملية التدقيق والإجراءات الميدانية يبقى للمدقق ان يحرر تقرير هنائي يعرض فيه كل المراحل المنجزة في عملية التدقيق مع تقدمي توصيات واقتراحات تحسن من أداء نشاط وحدة الإنتاج.

- **الملاحظات التي جاء بها تقرير المدقق المالي للمركب:** وتتمثل هذه الملاحظات فيما يلي:
  - الغياب التام لبعض وصلات الوزن للقمح على مستوى المركب؛

- نسبة السميد المنتج 56,54% خلال سنة 2020 و54,55% خلال سنة 2021 في المركب الصناعي التجاري الحضنة على عكس القرارات الموصى بها في المخطط السنوي لسنة 2020 والمتوقعة 66% و70% في سنة 2021؛

➢ **التوصيات التي جاء به تقرير المدقق المالي للمركب:**

- القيام بوزن الكميات التي تدخل للمركب من المادة الأولية (القمح الصلب واللين) قبل العمل بها.
- العمل على وضع الوصل الخاص باستلام القمح الصلب واللين يوميا وبشكل منتظم للمركب الصناعي التجاري الحضنة.
- نسبة السميد والفرينة في المخطط السنوي للمركب الصناعي غير محترمة ويجب احترامها بشكل المطلوب.
- الأخذ بعين الإعتبار كامل النقائص داخل المركب.

الجدول رقم (2-22): يوضح نشاط المدقق المالي لسنة 2020

المركب الصناعي التجاري مطاحن الحضنة تقرير الخاص بالمدقق المالي خلال سنة 2020 مرجع تقرير التدقيق رقم 06/ خلال 01 ديسمبر 2020 إلى غاية 31 ديسمبر 2020 الهدف منه: تدقيق الأداء على مستوى المركب الصناعي التجاري الحضنة						
الملاحظات	التوصيات المقدمة من طرف المدقق المالي	القياس المعتمد من طرف المدقق المالي	المشروعية التنفيذية	فترة التحقيق	مسؤولية وتواتر تقرير التنفيذ	إجراءات مراقبة التقييم من قبل التدقيق
الغياب التام لبعض وصلات الوزن للقمح على مستوى المركب؛ نسبة السميد المنتج 56,54% خلال سنة 2020 و54,55% خلال سنة 2020 في المركب الصناعي التجاري الحضنة على عكس القرارات الموصى بها في المخطط السنوي لسنة 2020 والمتوقعة 66%.	-القيام بوزن الكميات التي تدخل للمركب من المادة الأولية (القمح الصلب واللين) قبل العمل بها. -العمل على وضع الوصل الخاص باستلام القمح الصلب واللين يوميا وبشكل منتظم للمركب الصناعي التجاري. -نسبة السميد والفرينة في المخطط السنوي للمركب الصناعي غير محترمة ويجب احترامها بشكل المطلوب. -الأخذ بعين الإعتبار كامل النقائص داخل المركب.	التوصيات مقبولة	رئيس مصلحة الإنتاج	شهرين	على الجهات المسؤولة التأكد من التطبيق الصارم للتوصيات في القريب العاجل.	الاهتمام بكامل التوصيات المقدمة في أقرب وقت.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف للمركب الصناعي التجاري الحضنة.

من خلال الجدول أعلاه والذي يوضح نشاط المدقق المالي لسنة 2020، حيث قام المدقق المالي عرض ملخص عن العمل المقدم الذي لم يواجه فيه أي صعوبات او عراقيل كما لم تكن هناك غيابات اثناء القيام بمهامه على اكل موجه،

الجدول رقم (2-23): يوضح نشاط المدقق المالي لسنة 2021

المركب الصناعي التجاري مطاحن الحضنة تقرير الخاص بالمدقق المالي خلال سنة 2021 مرجع تقرير التدقيق رقم 07/ خلال 01 ديسمبر 2021 إلى غاية 31 ديسمبر 2021 الهدف منه: تدقيق الأداء على مستوى المركب الصناعي التجاري الحضنة						
الملاحظات	التوصيات المقدمة من طرف المدقق المالي	القياس المعتمد من طرف المدقق المالي	المشروعية التنفيذية	فترة التحقيق	مسؤولية وتواتر تقرير التنفيذ	إجراءات مراقبة التقييم من قبل التدقيق
الغياب التام لبعض وصلات الوزن للقمح على مستوى المركب؛ **نسبة السميد المنتج 54,55% خلال سنة 2021 في المركب الصناعي التجاري الحضنة على عكس القرارات الموصى بها في المخطط السنوي لسنة والمتوقعة 70% في سنة 2021.**	-القيام بوزن الكميات التي تدخل للمركب من المادة الأولية (القمح الصلب واللين) قبل العمل بها. -العمل على وضع الوصل الخاص باستلام القمح الصلب واللين يوميا وبشكل منتظم للمركب الصناعي التجاري. -نسبة السميد والفرينة في المخطط السنوي للمركب الصناعي غير محترمة ويجب احترامها بشكل المطلوب. -الأخذ بعين الإعتبار كامل النقائص داخل المركب.	التوصيات مقبولة	رئيس مصلحة الإنتاج	شهرين	على الجهات المسؤولة التأكد من التطبيق الصارم للتوصيات في القريب العاجل.	الاهتمام بكامل التوصيات المقدمة في أقرب وقت.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف للمركب الصناعي التجاري الحضنة.

من خلال الجدول أعلاه والذي يمثل نشاط المدقق المالي لسنة 2021، فقد قام المدقق المالي عرض ملخص عن العمل المقدم الذي لم يواجه فيه أي صعوبات او عراقيل كما لم تكن هناك غيابات اثناء القيام بمهامه.

المطلب الثاني: المقارنة بين تقارير المدقق المالي لسنة 2020 و2021

الجدول رقم (2-24): يوضح المقارنة بين تقارير المدقق المالي لسنة 2020 و2021

معيار المقارنة	تقرير سنة 2020	تقرير سنة 2021

من حيث الشمولية والتفصيل	التقرير لسنة 2020 لم يكن مفصل وتطرق لفحص اهم التحفظات لمصلحة الإنتاج فقط والتوسع فيها، وابداء رايه حول الإجراءات الرقابية الداخلية.	التقرير لسنة 2021 مختصر وتطرق المدقق المالي لفحص اهم التحفظات لمصلحة الإنتاج، وابداء رايه حول الإجراءات الرقابية الداخلية للمصلحة، واحتوى التقرير على 32 صفحة.
من حيث مدى احترام معايير التقارير الجزائرية	تطرق المدقق المالي إلى جل التقارير المنصوص عليها في القانون الجزائري بشكل مختصر.	لم يتطرق المدقق إلى جل التقارير المنصوص عليها في القانون الجزائري
من حيث التحفظات	مجموع تحفظات المدقق المالي بلغت 620 تحفظا.	مجموع تحفظات المدقق المالي بلغت 463 تحفظا.
من حيث التحفظات المتعلقة بالعائد والتكلفة	تم التطرق لها بشكل مفصل.	تم التطرق لها بشكل مفصل.
تأثير تحفظات التقارير على تحسين النمط التسيير في المؤسسة	يتم التأثير بشكل ايجابي ويتمثل ذلك برفع بعض التحفظات مقارنة بالسنوات السابقة	يتم التأثير بشكل ايجابي ويتمثل ذلك برفع بعض التحفظات مقارنة بالسنوات السابقة

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف للمركب الصناعي التجاري الحضنة.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تعرفنا على المركب الصناعي التجاري الحضنة من جهة ومن جهة أخرى تعرفنا على الهيكل التنظيمي له واهم أهدفه بالاضافة الى فروعه ومختلف اقسامه الإدارية.

حاولنا من خلال الدراسة التطبيقية التي كانت في المركب الصناعي والتجاري معرفة كيفية تنظيم أرصدة الحسابات وكذلك التعرف على أهمية الميزانية المحاسبية وجدول حساب النتائج في تجسيد عملية التدقيق المالي. من خلال تحليل القوائم المالية للمؤسسة وتحليل النسب المالية المقبولة لمعرفة الدور الذي يلعبه التدقيق المالي في تحسين الأداء المالي للمركب الصناعي التجاري، ومن هنا يمكن القول بأن التدقيق المالي يساهم بشكل كبير في تحسين الأداء المالي، من أجل تحقيق الأهداف المنشودة من خلال الاعتماد على المؤشرات المالية التي تظهر الصورة الحقيقية للمركز المالي الذي يتمتع به المركب الصناعي التجاري، ويمثل التدقيق المالي المتحكم الرئيسي في المؤسسة من خلال تجنب الاحتيال والتلاعب والسرقة والأخطاء غير المقصودة. وكلما كان التدقيق المالي أكثر فاعلية، زادت مصداقية وموثوقية المعلومات المالية والمحاسبية، وبالتالي فهو يؤثر على جودة البيانات المالية، كما أنه يهدف إلى اكتشاف الأخطاء في البيانات المالية وتصحيحها من جهة ومن جهة أخرى يهدف إلى ضمان حسن سير الأداء المالي للمركب بشكل فعال.

خاتمة

خـــاتمة:

حاولنا من خلال معالجتنا موضوع الدراسة والمتمثلة في دور التدقيق المالي في تحسين الأداء المالي، بمعالجة اشكالية التي تدور حول مدى مساهمة التدقيق المالي في تحسين الأداء المالي. فقد تم التطرق في الفصل الاول الى الإطار النظري للتدقيق المالي والاداء المالي فمن خلاله تبين لنا أهمية التدقيق كونه وظيفة تعمل على كشف حالات الغش والاخطاء والتنافس مع القوانين في حين ان الاداء المالي الذي يعبر بدوره أمر ضروري والذي يمكن بواسطته مراقبة نشاط المؤسسة واتخاذ القرارات الصحيحة اللازمة من اتباع الخطوات ومؤشرات نسب التي يلتزم بها المحلل من أجل الوصول الى النتائج والوقوف على نقاط القوة والضعف.

في حين تناولنا في الفصل الثاني بدراسة لواقع مهنة التدقيق المالي ودوره في تحسين الاداء المالي في المركب الصناعي التجاري مطاحن الحضنة وقد تم في ذلك التركيز على الجانب المالي واختيار التدقيق المالي كوسيلة لتحسين الاداء المالي. لذلك قمنا بجمع كافة المعطيات النظرية حول موضوع دراستنا مع تدعيمه بحصيلة من المعلومات الخاصة بالدراسة الميدانية لمركب الصناعي بالمسيلة والتي ساعدتنا في الوصول الى النتائج من اجل اعداد نموذج لتقرير المدقق.

أولا: اختبار الفرضيات:

من خلال هاته الدراسة يمكن الإجابة على فرضيات الدراسة كما يلي:

1. **بالنسبة للفرضية الاولى:** التدقيق المالي هو فحص القوائم المالية يشمل على البحث وتقييم تحليلي للخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية للمركز المالي، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الاولى: التدقيق المالي هو عملية فحص منتظمة للقوائم المالية ولواحقها مع ابداء رأي حول المعلومات المالية التي تحتويها.
2. **بالنسبة للفرضية الثانية:** التدقيق المالي بكل أنواعه له أهمية كبيرة في اتخاذ القرارات كونه يساعد على تأهيل المعلومات لتكون جيدة وذات مواصفات كاملة وكافية ليتم استعمالها في عملية صنع القرارات ذات جودة وفعالية وبالموازنة خطوات عملية اتخاذ القرارات.
3. **بالنسبة للفرضية الثالثة:** يساهم التدقيق المالي في تحسين الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وقد توصلنا من خلال تحليل وتدقيق بعض مؤشرات الأداء المالي ومعرفة الاجراءات اللازمة وهذا ما يساهم في تحسين الأداء المالي.

ثانيا: نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى عدة نتائج اهمها:

- ✓ التدقيق المالي من اهم أدوات الرقابة الفعالة في ظل التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال كونه يمثل جميع النواحي المختلفة للأنشطة.
- ✓ التدقيق المالي يساعد على كشف الإنحرافات والغش والتلاعبات في مختلف النواحي الخاص بالمؤسسة.
- ✓ تتمثل اهمية الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية في قدرتها على تحقيق أهدافها.
- ✓ يتم تقييم وتحليل الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية من خلال مؤشرات التوازن المالي ونسب المالية المتعارف عليها.
- ✓ يساهم التدقيق المالي في كشف نقاط الضعف والقوة والعمل على اتخاذ القرارات الصحيحة.
- ✓ التدقيق المالي يساعد على التوصل إلى النتائج المهمة والمتعلقة بالأعمال المنجزة من طرف المركب الصناعي التجاري الحضنة.
- ✓ غياب التام للتقارير الخارجية والخاصة بالمدقق الخارجي ومحافظو الحسابات والخبراء في المركب الصناعي التجاري الحضنة.

ثالثا: التوصيات:

- ✓ دعم وتنظيم وظيفة التدقيق داخل المؤسسة؛
- ✓ الاهتمام أكثر بمؤشرات الاداء المالي؛
- ✓ منح المدقق كافة الصلاحيات من الافصاح عن المعلومات الصادقة والمعبرة عن الوضع المالي للمؤسسة.

رابعا: أفاق البحث:

من خلال نتائج هذه الدراسة وأهم الاقتراحات المقدمة يمكن عرض بعض الجوانب التي لم تشملها الدراسة والتي من الممكن أن تكون محل البحث مستقبلا كما يلي:

- دور التدقيق المالي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.
- دور معايير التدقيق المالي في تحسين الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- دور التدقيق الداخلي في منع التحايل والفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع والمصادر :

أولا: المراجع باللغة العربية

أ. الكتب:

1) طواهر محمد التهاميي، صديقي المسعود، "المراجعة وتدقيق الحسابات"، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003.
2) عبد المنعم محمود، عيسى أبو طبل، "المراجعة اصوله العملية والعلمية"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996.
3) رزق أبو زيد الشحنة، "تدقيق الحسابات: مدخل معاصر وفقا للمعايير التدقيق الدولية"، دار وائل للنشر، الأردن، 2001.
4) هادي التميمي، "مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية"، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن،2006.
5) سامي محمد الوقاد، "تدقيق الحسابات"، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان،2010.
6) عبد الفتاح الصحن، محمد سمير الصبان، شريفة علي حسن، "أسس المراجعة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
7) خالد امين عبد الله، "التدقيق والرقابة في البنوك"، ط1، دار وائل للنشر، الأردن 2012.
8) حمدي السقا، أصول المراجعة، ج1، مطبعة بن حيان، دمشق، 1979.
9) خالد امين عبد الله، "علم تدقيق الحسابات: الناحية النظرية"، مطبعة الاتحاد، عمان،1980.
10) عبد الفتاح الصحن، فتحي رزق السوافري، "الرقابة والمراجعة الداخلية"، الدار الجامعية، الإسكندرية،2004.
11) أمين السيد أحمد لطفي، دراسات مقدمة في المراجعة وخدمات التأكيد، الدار الجامعية، مصر، 2007.
12) محمد قيومي، عوض لبيب، المراجعة، المكتبة الجامعية الحديثة، الإسكندرية، 1998.
13) خالد أمين عبد الله، "علم تدقيق الحسابات: الناحية النظرية والعلمية"، دار وائل للنشر، ط2، 2004.
14) أبو الفتوح علي فضالة، "المراجعة العامة"، ط2، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996.
15) طارق عبد العال حماد، "موسوعة معايير المراجعة"، ج1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
16) طارق عبد العال حماد، "موسوعة معايير المراجعة"، ج3، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
17) محمود السيد الناغي، "المراجعة إطار النظرية والممارسة"، ط2، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، مصر، 1992.
18) محمد وائل القيسي، "الأداء الاستراتيجي الأمريكي بعد العام 2008"، ط1، العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، الرياض، المحمدية، 2016.

19)توفيق محمد عبد المحسن، "تقييم الأداء مدخل جديد للعالم الجديد"، دار الفكر العربي، مصر، 2004.
20)علاء فرحان طالب، ايمان شيحان المشهداني، "الحوكمة المؤسسة والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
21)محمد محمود الخطيب، "الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة"، ط1، دار الحامد، عمان، 2009.
22)السعيد فرحات جمعة، "الأداء المالي لمنظمة الأعمال والتحديات الراهنة"، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 2000.
23)زينب مليكة، بوشنقير الميلود، "التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
24)الياس بن ساسي، يوسف قريشي، "التسيير المالي"، ج1، ط2، دار وائل للنشر، الأردن، 2011.
25)عاطف وليم اندراوس، "التمويل والإدارة المالية للمؤسسات"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
26)طارق طه، "إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت"، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2007.
27)إسماعيل عرباجي، "اقتصاد المؤسسة: أهمية التنظيم ديناميكية الهياكل"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1996.
28)حمزة محمود الزبيدي، "التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1976.
29)مجيد الكرخي، تقويم الأداء المالي في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، مصر، 2010.
30)العمرات احمد صالح، المراجعة الداخلية الإطار النظري المحتوى السلوكي، ط1، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010.

ب. الرسالات الجامعية:

31)صلاح ربيعة، المراجعة الداخلية بين النظرية والتطبيق، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر،2004.
32)محمد أمين ما زون، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، مذكرة نيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011.
33)عادل عشي، "الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

34)دادن عبد الغني، "قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2007.

35)سوزان حسن عبد، "الإفصاح عن المعلومات القطاعية للشركات الصناعية الأردنية متعددة المنتجات"، رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك أربد، 2003.

36)عمير عبد القادر، علالي محمد، "دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماجستير، معهد تكنولوجيا، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016-2017.

ج. المجلات والدوريات المحكمة:

37)حاضر صباح شعير، احمد خيضر احمد، محمد فخري محمد، "أثر الخبرة في تحسين الداء المالي للشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق المالي"، المجلد 4، العدد 40، جامعة تكريت، 2018، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية.

38)مؤيد السالم، نازم ملكاوي، "أثر خصائص الهيكل التنظيمي في نوعية المعلومات: دراسة ميدانية في الشركات الصناعية الأردنية"، دراسات العلوم الإدارية، المجلد31، العدد1، 2004.

39)محمد الطراونة، "أثر العوامل الداخلية الإدارية والفنية على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة: دراسة تحليلية"، دراسات العلوم الإدارية، المجلد23، العدد2، 1996.

40)شاكر الخشالي، "العلاقة بين ابعاد الهيكل التنظيمي وحاجات المديرين في شركات التأمين الأردنية"، دراسات العلوم الإدارية، المجلد33، العدد1، 2006.

41)محمد الذنيبات، "المناخ التنظيمي وأثره على أداء العاملين في أجهزة الرقابة المالية والإدارية في الأردن"، دراسات العلوم الإدارية، المجلد26، العدد1، 1999.

42)محمد الطراونة، "التكنولوجيا والهيكل التنظيمي: دراسات ميدانية"، مجلة أبحاث اليرموك (سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية)، المجلد14، العدد2، 1998.

43)دادن عبد الغني، "قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية"، مجلة الباحث، العدد04، الجزائر، 2006.

44)زهية لعراف، عباس فرحات، "تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية في ظل قيد السيولة"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد رقم01، العدد 34، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2018.

ثانيا: الكتب الأجنبية

1. Lionel, C et Gerard. V," Audit et control interne Aspects Financiers", Opération et strateghiques, 4eme Edition, Dalloze, paris, France, 1992.

2. Ham mini Allèle, "Le control interne et l'élaboration Du Bilan comptable", (office Des publications universitaires, Alger, 2003.
3. F-J-Jono et Autres, "Guide pratique pour le contrôle interne", Edition Dunod, Paris, France, 1971.
4. Belaiboud, M, "Guide pratique D'audit Financier et comptable", La maisson des livres Alger, 1982.
5. Lamia berrah, Lidicateur de performance, cépadués, France, 2002.
6. Makhamreh, muhsen, "Factors Affecting corpate performamce in Jordan", Dirasat, vol, x....
7. Pierre canson, "La gestion Financière de L'entreprise 5eme edition donoud", paris, 1979.
8. Yvon Mougin, Les nouvelles pratiques de l'audit, Dar Al nasher AFNOR ? France,2008.

الملاحق

الملحق رقم: (01) ميزانية الاصول للمركب الصناعي التجاري الحضنة لسنة (2020-2021).

CIC HODNA M28

EDITION_DU:14/03/2023 13:53
EXERCICE:01/01/21 AU 31/12/21

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2021			2020
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		235 653,49	137 653,49	98 000,00	52 000,00
Immobilisations corporelles		3 624 667 642,09	1 945 056 355,79	1 679 611 286,30	1 755 888 543,11
Terrains		255 898 153,36		255 898 153,36	255 898 153,36
Bâtiments		1 464 151 029,51	661 955 052,50	802 195 977,01	826 800 159,94
Groupe D'actif Destinés à La Cession		92 771 865,30		92 771 865,30	132 603 618,80
Autres immobilisations corporelles		1 811 846 593,92	1 283 101 303,29	528 745 290,63	540 586 611,01
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés (DAT plus 12 Mois)					
Prêts et autres actifs financiers non courants		18 800,00		18 800,00	18 800,00
Impôts différés actif		20 221 578,08		20 221 578,08	16 094 490,24
TOTAL ACTIF NON COURANT		**3 645 143 673,66**	**1 945 194 009,28**	**1 699 949 664,38**	**1 772 053 833,35**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		153 099 989,53	2 674 952,89	150 425 036,64	139 441 820,68
Stocks matiéres premiéres et fournitures		29 082 998,55		29 082 998,55	20 831 159,22
Produits finis et encours		16 962 597,87		16 962 597,87	13 289 038,29
Autres stocks		107 054 393,11	2 674 952,89	104 379 440,22	105 321 623,17
Créances et emplois assimilés					
Clients		348 852 361,03	323 274 369,37	25 577 991,66	66 518 895,67
Groupes et Associés					
Impôts et assimilés		591 514,66		591 514,66	506 527,63
Autres débiteurs		45 247 732,44	500 306,09	44 747 426,35	15 514 494,95
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		943 756 758,90		943 756 758,90	1 108 406 978,54
TOTAL ACTIF COURANT		**1 491 548 356,56**	**326 449 628,35**	**1 165 098 728,21**	**1 330 388 717,47**
TOTAL GENERAL ACTIF		**5 136 692 030,22**	**2 271 643 637,63**	**2 865 048 392,59**	**3 102 442 550,82**

الملحق رقم: (02) ميزانية الخصوم للمركب الصناعي التجاري الحضنة لسنة (2020-2021).

CIC HODNA M28

EDITION_DU:14/03/2023 13:54
EXERCICE:01/01/21 AU 31/12/21

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2021	2020
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Dotation Définitive de l'Etat en Fonds Propres			
Autres Apports			
Prime de Fusion			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		279 626 113,38	356 201 443,13
Autres capitaux propores - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaisons Inter-Unités		2 115 234 948,98	2 251 903 643,85
TOTAL I		**2 394 861 062,36**	**2 608 105 086,98**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts différés-Passif		19 368 613,69	15 800 369,46
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		96 189 899,48	74 646 002,73
Prov.p/pensions et oblig.similaires		96 189 899,48	74 646 002,73
Autres Provisions			
TOTAL II		**115 558 513,17**	**90 446 372,19**
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		24 360 722,74	73 933 918,84
Opérations Groupe			
Impôts		631 592,00	366 892,00
Autres dettes		329 636 502,32	329 590 280,81
Trésorerie passif			
TOTAL III		**354 628 817,06**	**403 891 091,65**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**2 865 048 392,59**	**3 102 442 550,82**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

الملحق رقم: (03): جدول حساب النتائج للمركب الصناعي التجاري الحضنة لسنة (2020-2021).

CIC HODNA M28

EDITION_DU:14/03/2023 13:55
EXERCICE:01/01/21 AU 31/12/21

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2021	2020
Chiffres d'Affaires		3 062 987 389,73	3 253 289 448,16
Ventes de marchandises		24 623 147,82	5 798 372,58
Ventes Produits Finis		3 005 945 771,91	3 224 482 751,59
Ventes Produits Intra-Groupe		32 332 700,00	21 285 800,00
Prestation de Services		85 770,00	1 057 524,79
Autres Ventes			664 999,20
Variation stocks produits finis et en cours		2 517 478,00	-9 908 255,68
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		2 018 450,31	
Cession Inter Unités		86 826 125,87	92 549 338,70
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**3 154 349 443,91**	**3 335 930 531,18**
Achats consommés		-2 385 275 400,02	-2 590 916 654,95
Services extérieurs et autres consommations		-83 380 482,92	-69 326 448,73
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-2 468 655 882,94**	**-2 660 243 103,68**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**685 693 560,97**	**675 687 427,50**
Charges de personnel		-240 062 050,84	-250 455 228,55
Impôts, taxes et versements assimilés		-55 359 258,78	-5 532 370,54
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**390 272 251,35**	**419 699 828,41**
Autres produits opérationnels		3 791 249,61	4 239 010,84
Autres charges opérationnelles		-17 829 634,87	-529 000,31
Dotations aux Amortissements		-84 707 801,87	-69 910 219,27
Dotations aux Provisions		-21 543 896,75	-5 718 102,01
Reprise sur pertes de valeur et provisions		9 085 102,30	10 372 176,96
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**279 067 269,77**	**358 153 694,62**
Produits financiers			344 937,25
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER			**344 937,25**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**279 067 269,77**	**358 498 631,87**
Participation des travailleurs au resultat			
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		558 843,61	-2 297 188,74
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**3 167 225 795,82**	**3 350 886 656,23**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-2 887 599 682,44**	**-2 994 685 213,10**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**279 626 113,38**	**356 201 443,13**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**279 626 113,38**	**356 201 443,13**

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم :علوم التسيير

رقم: ...../..... المسيلة في:.....

إلى السيد: ملك اسماعيل.....
مدير المالية محاسبة الجهة

الموضوع: طلب مساعدة الطلبة على إجراء التربص الميداني.

سيدي المحترم، تحية طيبة و بعد...

في إطار انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والإداري، ومن أجل مساعدة الطلبة في إعدادمذكرات التخرج ، التي تدخل ضمن متطلبات نيل **شهادة الماستر في شعبة:** علوم التسيير **تخصص :** حاكمة مالية.....

فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدة الطلبة المذكورين في الجدول أدناه، على إجراء تربصهم الميداني بمؤسستكم.

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الطلبة:

الرقم	الاسم واللقب	رقم بطاقة الطالب	رقم ب.ت.و/ ر .س	الإمضاء
01	وخلم مسعودة الياقوت	171835097501	207418141	
02	تامر مقراني	171735101081	20036075 1	

عنوان المذكرة: اثر فيروس الجائحة ودوره في تحسين الأداء الجبائي لمؤسسة .....
.....

المشرف(الاسم و اللقب و الإمضاء)	هيئة التربص (الإمضاء والختم)	رئيس القسم(الإمضاء والختم)
	مديرية المالية والمحاسبة	

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم: .....

Université Mohamed Boudiaf e M'sila

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): حمزاب ناصر المولود(ة) بتاريخ: 1992/11/16 ب بوسعادة

العامل لبطاقة التعريف الوطنية (او ر.س) رقم: 200367[illegible] الصادرة بتاريخ: 2019/11/25 عن: بوسعادة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم التسيير تخصص: مالية وجباية خلال السنة الجامعية: 2022/2023

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: التوثيق المالي ودوره في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2023/06/05

التوقيع و البصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.

**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم: علوم التسيير

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): الياقوت مسعودة المولود(ة) بتاريخ: 1999/10/01 ب: بوسعادة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 224113 الصادرة بتاريخ: 2019/12/18 عن: أمن بوسعادة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم التسيير تخصص: إدارة مالية خلال السنة الجامعية: 2022/2023

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: التدقيق المالي ودوره في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاستشفائية

.....

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2023/06/05

التوقيع و البصمة

.....

*يعين كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد

**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة